البحرين: ما وراء الجمود

جين كنمنت

يونيو ٢٠١٢

تشاتام هاوس

البحرين: ما وراء الجمود

جين كنمنت

يونيو ٢٠١٢

تشاتام هاوس

© المعهد الملكي للشؤون الدولية، ٢٠١٢

تشاتام هاوس (المعهد الملكي للشؤون الدولية) هيئة مستقلة تروج الدراسة الدقيقة للمسائل الدولية ولا تعبر عن آراء خاصة بها. الآراء الواردة في هذه النشرة هي من مسؤولية المؤلفين.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نقل أو إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بواسطة أي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية، بما فيها التصوير أو التسجيل أو أي نظام لتخزين المعلومات أو استرجاعها، بدون إذن خطي مسبق من صاحب حقوق النشر. الرجاء توجيه كافة الاستفسارات إلى الناشر.

Chatham House
10 St James's Square
London SW1Y 4LE

تشاتام هاوس
١٠ سنت جيمس سكوير
لندن SW1Y 4LE
ه: ٥٧٠٠ ٧٩٥٧ ٢٠ (٠) ٤٤+
ف: ٥٧١٠ ٧٩٥٧ ٢٠ (٠) ٤٤+
www.chathamhouse.org

مؤسسة خيرية مسجلة برقم: ٢٠٨٢٢٣

صورة الغلاف: قوات الأمن البحرينية تسد طريقا يؤدي إلى منطقة البُديع، حيث أفيد عن اشتباكات مع المتظاهرين، بالمنامة في ١٧ مارس ٢٠١١، مع انسحاب المحتجين الشيعة إلى مناطقهم وقراهم قرب العاصمة بعد يوم من قمع الشرطة المدججة بالسلاح لاحتجاج مناهض للنظام استمر شهرا في ساحة اللؤلؤة وقتل ثلاثة محتجين. © جوزيف عيد/وكالة الصحافة الفرنسية/غيتي إيميجز.

المحتويات

	عن المؤلفة	د
	شكر وتقدير	د
	الملخص التنفيذي	ه
١	مقدمة	١
٢	انتفاضة ٢٠١١ وما بعدها	٣
٣	تفهم المظالم: السياق المحلي للبحرين	١٠
٤	الصحوة العربية مقابل الحرب الباردة الإيرانية السعودية: السياق الإقليمي	١٤
٥	الآثار المترتبة على السياسة الغربية	١٧
٦	طرق ممكنة للمضي قدما	١٩
٧	استنتاجات	٢٢

عن المؤلفة

جين كننمنت زميلة باحثة رفيعة في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتشاتام هاوس، حيث تركز أبحاثها على دول الخليج والاقتصاد السياسي للعالم العربي. وقد كانت سابقا مساعدة مدير شؤون الشرق الأوسط وأفريقيا في مجموعة الإيكونومست، حيث أدارت خدمة إحاطة لمدراء تنفيذيين كبار يعملون في المنطقة. وقد حصلت على بكالوريوس في الفلسفة والسياسة والاقتصاد من جامعة أكسفورد، وعلى ماجستير في السياسة الدولية مع تركيز على الشرق الأوسط من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية لجامعة لندن.

وكجزء من أبحاثها عن المنطقة عموما، فقد تابعت التطورات بالبحرين منذ عام ٢٠٠٣ وحللت توجهات السياسة والاقتصاد والأعمال فيها لمؤسسة بيزنس مونيتر الدولية بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ وفيما بعد لوحدة الاستخبارات الاقتصادية للإيكونومست. ومن منشوراتها الأخرى عن البحرين فصل في كتاب السلطة والسياسة في الخليج الفارسي، (طبع هرست/مطبعة جامعة كولومبيا، ٢٠١٢)؛ «البحرين: انقسامات لم تحل» في الربيع العربي: تداعيات على سياسة المملكة المتحدة (مجلس الشرق الأوسط لحزب المحافظين، أكتوبر ٢٠١١)؛ «حركة إعادة الإصلاح بالبحرين»، مجلة الشؤون الخارجية، فبراير ٢٠١١؛ «تأطير قانون الأسرة: دارسة حالة من سياسة الهوية للبحرين»، مجلة الدراسات العربية، ٢٠١١؛ «تقييم التجربة النيابية لجمعية الوفاق»، نشرة الإصلاح العربي من كارنيغي، ٢٠٠٩؛ «قلاع شيدت على الرمال»، موقع الديمقراطية المفتوحة، ٢٠٠٦. وتكتب حاليا كتابا عن السياسة البحرينية بعنوان البحرين تحت المجهر لدار آي بي توريس.

شكر وتقدير

تود المؤلفة شكر التالية أسماؤهم لتعليقاتهم على مسودات هذه المذكرة: د. كريستيان كوتس ألريخزن، زميل باحث، برنامج الكويت لكلية لندن للاقتصاد؛ د. نيل باتريك، باتريك الشرق الأوسط للاستشارات؛ د. سجاد رضوي، أستاذ مساعد في تاريخ الفكر الإسلامي، معهد الدراسات العربية والإسلامية، جامعة إكستر؛ د. عمر الشهابي، أستاذ مساعد في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا؛ د. كلير سبنسر، رئيسة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتشاتام هاوس.

وقد استفادت هذه المذكرة كثيرا من أفكار قدمها مشاركون في سلسلة ورشات عمل عن البحرين عقدت في تشاتام هاوس في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، ومنها مؤتمر عن «البحرين ما بعد تقرير بسيوني» في ديسمبر ٢٠١١. وقد موّل رحلتين بحثيتين صندوقُ أبحاث الابتكار لرئيسة تشاتام هاوس ومشروع «الاتجاهات المستقبلية في دول مجلس التعاون الخليجي» لبرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

والشكر كذلك للعديد من البحرينين من مختلف الرؤى السياسية، فقد تقاسموا عبر السنين آراءهم ونظراتهم وأفكارهم للمستقبل.

الملخص التنفيذي

لقد أحدث الجمود السياسي الذي أعقب انتفاضة ٢٠١١ بالبحرين توترات أبعد بكثير من مملكة الجزر هذه، فأسهم في سياسة طائفية متزايدة في المنطقة الأوسع ومثل اختبارا لقدرة الدول الغربية على تعريف سياسات جديدة نحو الشرق الأوسط استجابة للتغييرات الزلزالية غير المتوقعة لعام ٢٠١١. ومع غياب أي عملية جدية من الإصلاح السياسي، يزداد تفتت الوضع بالبحرين ويتصاعد العنف تدريجيا – مما يهدد بإشعال صراع طائفي قد تنزلق فيه جهات إقليمية أخرى في منطقة محور استراتيجي مالي وعسكري.

وبعد كونها بلدا تعصف به التوترات الطائفية من خارجه، أصبحت البحرين مصدرة لها. فمنذ فبراير ٢٠١١، زادت التوترات والشكوك بين السنة والشيعة في السعودية والكويت والإمارات. وتقدم الحالة تحذيرا صارخا عن المشاكل التي يمكن اندلاعها في دول الخليج الأخرى إن لم تحسن إدارة الانتقال إلى اقتصاد بعد ريعي. إذ أن مشاكل البحرين الطائفية انعكاس جزئي عن تركز ثروة الدولة المحدودة في أيدي قلة (من السنة غالبا).

ويواجه البحرين نزاعٌ محلي طويل الأمد عن تقاسم السلطة والثروة، إذ تتركزان بشدة حاليا في أيدي نواة من أفراد الأسرة الحاكمة وحلفائهم. وليست هذه النواة «نخبة سنية» حصريا؛ فبالرغم من أن أسرة آل خليفة الحاكمة من السنة، يضم حلفاؤها أسرا بارزة من القبائل والتجار تنتمي إلى السنة والشيعة وإلى العرب والفرس. ومع ذلك فإن السياسة قد أصبحت بازدياد مستقطبة على خطوط طائفية.

وفي سيناريو لأسوإ الحالات، قد يصبح البلد ساحة لصراع بالوكالة بين السعودية وإيران؛ فالأولى متحالفة مع الأسرة الحاكمة وتزود معظم دخل الحكومة، بينما للثانية مصلحة في الدفاع عن «قضية الشيعة» الشعبية لدى جمهورها المحلي وفي انتقاد ملكيات الخليج، خصومها التقليديين. وقد اتهم مسؤولون سعوديون إيران بإثارة الاضطرابات بالبحرين، في حين أن وسائل الإعلام الرسمية الإيرانية اتهمت السعودية بمحاولة ضم جارتها الصغيرة جدا من خلال اقتراح «اتحاد» كثر النقاش عنه. وفي علامة على التوترات المتصاعدة في مايو ٢٠١٢، أحيت صحيفة إيرانية يرى أنها مقربة من مرشد البلد الأعلى مطالبة إقليمية قديمة لإيران بالبحرين.

هذا وإن اعتماد البحرين اقتصاديا وسياسيا على السعودية الذي اشتد مؤخرا قد عزز العناصر الأكثر محافظة في أسرة آل خليفة مقابل الإصلاحيين نسبيا. أما دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى –ولجميعها أساليب مختلفة في التمثيل السياسي والعلاقات بين مختلف الجماعات الدينية– فباستطاعتها أداء دور هام بتشجيع تركيز الأسرة الحاكمة ليس على نهج أمني ضيق وفي الغالب فظ فحسب، بل بالتركيز على التطوير الاقتصادي والسياسي الضروري من أجل ضمان الاستقرار.

لقد أعادت انتفاضة ٢٠١١ رسم الخريطة السياسية للبحرين ونقلت العلاقات بين الحكومة والأسرة الحاكمة والمعارضة التقليدية والتجمعات السياسية الصاعدة حديثا. إذ فاجأ كافة المجموعات حجم احتجاجات ٢٠١١، ولذا افتقرت إلى استراتيجيات استجابة طويلة الأجل. فلا تسيطر حاليا على الوضع أي مجموعة واحدة، ولا يرجح حل الوضع باتفاق بين قلة فقط من الشخصيات السياسية الراسخة.

ومنذ صدور تقرير اللجنة المعينة ملكيا في نوفمبر ٢٠١١، تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (أو «تقرير بسيوني»)، اتخذت الحكومة بعض الخطوات لعلاج انتهاكات حقوق الإنسان ولإنشاء آليات إشراف جديدة على أجهزة الأمن. لكن أثر تلك الآليات الكامنة الأهمية –في نظام سياسي لا تهيمن عليه مؤسسات مستقلة بل أفراد من الأسرة الحاكمة– سيعتمد على الإرادة السياسية. والمؤشرات حتى الآن سلبية.

سوف تصب الإصلاحات والمساءلة في المصلحة الوطنية وتساعد على تعزيز سيادة القانون وتحسين النظام العام المدعو إليهما من قبل مؤيدي الحكومة. أما غيابها فيعكس المصالح الضيقة لقلة من أفراد الأسرة المالكة كانت في مركز صنع القرار منذ منتصف عام ٢٠١٠. وما تزال سلطة الأسرة الحاكمة ثابتة بأيدي من ترأس الحملة في عام ٢٠١١. ولهؤلاء حوافز قليلة على تطوير آليات فعالة للمساءلة والعدالة، حيث يمكن أن تهدد مواقعهم ذاتها.

ومعظم البحرينين الشيعة لا يتبعون ولاية الفقيه (أي حكم الفقهاء)، العقيدة الدينية السياسية الإيرانية؛ لكن خشية التدخل الإيراني عامل تعقيد رئيسي. ولم تستطع الحكومة إثبات المزاعم بمؤامرة انقلاب إيرانية، لكن لهذه الرواية قبول واسع بين سكان البحرين السنة مع وعيهم بمكائد إيران بالعراق ولبنان. أما جهود السلطات في تصوير حتى قادة المعارضة الرئيسية والتصالحية من الشيعة على أنهم خونة وعملاء للخارج، فقد ساعدت على إضعاف الدعم السني للانتفاضة لكنها أضرت بالتماسك الاجتماعي كثيرا. إذ أن ضمان المساواة في المواطنة والتمثيل السياسي وفرص العمل والمشاركة في بناء الدولة الوطنية كان سيوفر دفاعا أفضل أمام التدخل الإيراني.

إن مشاكل البحرين لا يمكن حلها بالاعتماد على الدعم الخارجي بل بالإرادة السياسية للتسوية والإصلاح وتقاسم السلطة في إحدى أقدم الدول القائمة في العالم العربي. وما زال المجال مفتوحا لإيجاد أرضية مشتركة بين مختلف عناصر المجتمع البحريني من أجل دعم ملكية دستورية تستند إلى مواطنة متساوية وعقد اجتماعي منشط. وبالمقابل فإن الخيارات المستندة إلى تقاسم السلطة بين الطوائف أو الاقتراحات حسنة النية عن إمكانية إصلاح القضايا بتعيين عدد إضافي قليل من الشيعة في مناصب السلطة فيحتمل أن تكون عكسية النتائج – حيث ترسخ أهمية الانتماء الطائفي وتصور الجماعات الدينية كمتنافسين على السلطة وتعجز عن الاستجابة لمطالب الإصلاح المؤسسي الحقيقية.

لن يتحقق في أي وقت قريب توافق سياسي بالبحرين. لكن ذلك يجعل الحاجة أكثر إلحاحا إلى بدء عملية تفاوض وإصلاح سياسي من أجل تمهيد الطريق لحل الصراع السياسي بعيدا عن العنف. فالتفتت السياسي الراهن يولد الغموض ويضعف قدرة القادة على التفاوض. لكنه كذلك يثير احتمال ظهور تحالفات مصالح مفاجئة في المفاوضات التي تعالج قضايا معينة بدلا من التركيز على سياسة الهوية.

عناصر الحل السياسي الناجح

- تأكد من أن للمواطنين مصلحة في نظام البلد السياسي والاقتصادي بغض النظر عن آرائهم السياسية أو هويتهم الدينية.

- شدد على المصالح المشتركة وبناء حل وسط، بدلا من اتخاذ إجراءات تدفع الفاعلين نحو التطرف.
- اجعل تقاسم السلطة الحقيقي ضمن الاستجابة لمطالب معظم الشعب المعبر عنها بوضوح في تمثيل سياسي أكبر (والتي ازدادت منذ حملة ٢٠١١ التي أضرت بشرعية الحكومة في أعين الكثيرين).
- عالج القضايا الاجتماعية والاقتصادية، كاستصلاح الأراضي والفساد والتجنيس والتمييز في سوق العمل، بالتزامن مع القضايا السياسية.
- خذ بالحسبان المخاوف الحقيقية لقسم كبير من السكان –سواء من الفصائل المناهضة للانتفاضة أو بعض المستقلين– بأن التحول الديمقراطي سيمكن رجال الدين أو يسفر عن «استبداد الأغلبية».
- احصل على دعم الدول المجاورة في مجلس التعاون الخليجي، ربما من خلال مؤتمر أو عملية حوار تتضمن مشورة دبلوماسيي مجلس التعاون وسياسييه فضلا عن الفصائل البحرينية، لكن شدد على هوية البحرين الوطنية المتميزة وقدرتها على التوصل إلى تسويتها السياسية الخاصة.

إن المظالم الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالبطالة ونقص الإسكان وانطباعات التمييز الاقتصادي والفساد ستحتاج إلى العلاج كجزء من حل سياسي، لا بدلا عنه. وستحتاج رؤية بعيدة المدى لمستقبل البلد إلى علاج دور الدولة الاقتصادي المتغير إلى جانب مطالب المواطنين السياسية النامية؛ فقد يساعد التراجع طويل الأجل لإنتاج النفط على تحقيق الإصلاح السياسي، لكن جماعات المعارضة المسؤولة ستحتاج كذلك إلى إدارة توقعات مؤيديها الاقتصادية.

هذا وإن القمع بالبحرين، الدولة الحليفة للغرب، يعقد ويعرقل جهود الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في رسم سياسة جديدة نحو شرق أوسط علت فيه الأصوات المطالبة بالديمقراطية. ويواجه كلتا الحكومتين انتقاد متزايد من المعارضة البحرينية التي ترى تواطؤهما في الحملة، وكذلك من أجزاء في المؤسسة البحرينية، حيث ظهرت إشاعات عن تآمر الولايات المتحدة مع إيران لتنظيم الاحتجاجات. وكذلك يتلقى تحالف المملكة المتحدة مع آل خليفة انتقادات من الداخل البريطاني كما كشف الاستياء من سباق فورمولا ون عام ٢٠١٢. إن حلفاء آل خليفة يرغبون بأن تكون الملكية البحرينية مستدامة ومقبولة، لذا ينبغي لهم إقناع الأسرة الحاكمة بأن مقاومتها للإصلاح تمثل أحد أكبر المخاطر التي تواجهها.

برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتشاتام هاوس

أنشئ تشاتام هاوس عام ١٩٢٠، وهو مقر المعهد الملكي للشؤون الدولية، أحد المنظمات المستقلة الرائدة على مستوى العالم في تحليل القضايا الدولية. ورسالته أن يكون مصدرا للتحليل المستقل والنقاش المطلع والأفكار المؤثرة عن كيفية بناء عالم آمن مزدهر للجميع.

أما برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتشاتام هاوس فهو مركز رائد للأبحاث والتحليل في السياسة والاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية للشرق الأوسط. وكذلك يستضيف البرنامج بانتظام مؤتمرات وندوات طاولة مستديرة متعددة الاختصاصات على مستوى الخبراء، ويشكل بذلك منتدى لنقاش الأفكار الجديدة وتقاسم الخبرات ونشر نتائج الأبحاث.

www.chathamhouse.org/research/middle-east

الاتجاهات المستقبلية في دول مجلس التعاون الخليجي

يشكل هذا التقرير جزءا من المشروع المستمر لبرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدراسة «الاتجاهات المستقبلية في دول مجلس التعاون الخليجي». ويهدف المشروع إلى بحث وتحليل واستباق السيناريوهات المستقبلية للتطور السياسي والاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

وللبحث مساران رئيسيان: التطور السياسي والاقتصادي، والذي يدرس آفاق دول المجلس في تكييف وتطوير أنظمتها لتلبية تطلعات مواطنيها؛ وسياسة الهوية، والتي تقيّم سياسة الطائفية وآفاق تطوير هويات وطنية أكثر شمولا.

www.chathamhouse.org/research/middle-east/current-projects/bahrain-and-gulf

١ مقدمة

لقد أحدث الجمود السياسي الذي أعقب انتفاضة ٢٠١١ بالبحرين توترات أبعد بكثير من مملكة الجزر هذه، فأسهم في توترات طائفية بين السنة والشيعة في منطقة الشرق الأوسط الأوسع. ومثل كذلك اختبارا لقدرة الدول الغربية على تعريف سياسات جديدة نحو الشرق الأوسط استجابة للتغييرات الزلزالية غير المتوقعة والمعروفة باسم الصحوة العربية، إذ ولدت الانطباعات عن المعايير الغربية المزدوجة والرسائل المختلطة انتقادات وأثارت تساؤلات أكبر عن كيفية استجابة الغرب إذا ما انتشرت أكثر مطالب التغيير السياسي بدول الخليج. أما بخصوص البحرين فإن الاضطرابات والتحول نحو نموذج حكم متشدد وأمني التوجه على نحو أكبر قد خاطر باستقرار البلد وأضر بالاقتصاد ووتر العلاقات بعدد من الحلفاء. وقد دُفع العديد من البحرينيين، وخاصة من الطائفة الشيعية، إلى المعارضة لأول مرة نتيجة الأسلوب الفظ والطائفي غالبا لقوى الأمن. وفي الوقت نفسه فإن بعض البحرينيين السنة المؤيدين للحكومة قلقون من عدم ولاء الشيعة المفترض إلى درجة أنهم يدعون الآن لاتحاد البحرين مع السعودية. هذا وإن الاشتباكات العنيفة بين المحتجين والشرطة مستمرة وحسبما يبدو متصاعدة في وقت كتابة هذه المذكرة.

ومنذ صدور تقرير اللجنة المعينة ملكيا في نوفمبر ٢٠١١، تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (يسمى لاحقا تقرير لجنة التقصي)، اتخذت الحكومة خطوات جزئية لعلاج بعض انتهاكات حقوق الإنسان من العام السابق. فقد أنشأت قوانين وهياكل جديدة بهدف منع تكرر انتهاكات مماثلة. لكن مصداقية الأسلوب القانوني الطابع في إنشاء آليات جديدة للمساءلة قد قوضه للتو فشل السلطات الحاكمة في إخضاع أي مسؤول رفيع للمساءلة عن التعذيب والوفيات في الاحتجاز واستخدام القوة المفرطة والتي فصلها تقرير لجنة التقصي، وقوضته كذلك علامات على أن بعض الانتهاكات على الأقل قد استمرت في المدة اللاحقة لصدور التقرير. وقد سعى المسؤولون إلى التقليل من شأن الانتهاكات على أنها أخطاء قلة مارقة من الضباط، لكن للبلد سجلا طويلا في التعذيب ووفيات الاحتجاز. ونظرا لبقاء كافة المسؤولين تقريبا الذين ترأسوا حملة العام السابق في السلطة، ولأن صنع القرار يبدو بأيدي متشددين ذوي نهج أمني، فإنه يشك في امتلاك من في السلطة لأي حوافز من أجل الإشراف على الإصلاحات التي قد تهدد في نهاية المطاف أعمالهم أنفسهم.

وفي هذه الأثناء، لم تعالج جديا أي من الأسباب الجذرية لانتفاضة ٢٠١١. فقد كانت في قلب الانتفاضة مظالم طال أمدها بشأن توزيع السلطة والثروة – وشملت دعوات إلى برلمان منتخب بالكامل وحكومة منتخبة وإنهاء لتقسيم الدوائر الانتخابية المجحف وللفساد. وقد ألهمت انتفاضات باقي العالم العربي جيلا جديدا من المحتجين من طيف متنوع الخلفيات، إذ شعروا بأنهم غير ممثلين في الجمعيات السياسية القائمة أو في البرلمانات الضعيفة الخانعة. والأهم من ذلك أن مجموعات الشباب من كافة الأطياف ما زالت غير ممثلة في محاولات الحوار القليلة المترددة، والتي ركزت مؤخرا على الاتصالات فيما بين الحكومة والجمعيات السياسية المرخصة،[١] وخصوصا كبرى جماعات المعارضة جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، والتي يقودها رجل الدين الشيعي الشيخ علي سلمان.

وبينما دعت باستمرار جمعيات المعارضة البحرينية الرئيسية إلى إصلاحات دستورية وتغيير رئيس الوزراء في ظل الملكية القائمة، فإن نسبة متزايدة من المعارضة تؤمن الآن بأن الحكومة ليست شرعية ولا قادرة على الإصلاح. إن التشكيك الصريح بشرعية الملكية لا مثيل له حاليا في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. لكن وبالرغم من الخليط الاجتماعي والديني الفريد للبحرين، فإنها غالبا ما قدمت سوابق لدول مجلس التعاون الأخرى، لذا لا ينبغي لجاراتها افتراض الحصانة من ضغوط مماثلة. وليس من قبيل الصدفة أن البحرين وسلطنة عمان من بين كافة دول مجلس التعاون قد واجهتا أكبر الاضطرابات في عام ٢٠١١، فهما أول دولتين تواجهان تراجع الإنتاج النفطي بالمنطقة. ورغم انفراد كل دولة خليجية بتاريخها وخليطها السكاني، إلا أن حالة البحرين تثير سيناريوهات مقلقة عما يمكن أن يخفق في دول الخليج الأخرى إن لم تحسن إدارة الانتقال إلى اقتصاد بعد نفطي والتغييرات المرافقة في توقعات المواطنين السياسية.[٢]

لقد اضطرت ملكيات الخليج الصغيرة إلى التعامل دوما مع ضغوط حقيقة ومتصورة من جاراتها الكبيرة، والتي ما زالت تعقد النزاع المحلي بالبحرين. إذ تخشى الحكومة وحلفاؤها من امتلاك إيران لنفوذ لا مسوغ له بين مواطني البحرين الشيعة، أما ناشطو المعارضة فيخشون من أن تزايد اعتماد الحكومة اقتصاديا وسياسيا على السعودية قد يعرقل الإصلاح. إن انقسامات البحرين السياسية لم تطابق أبدا الخطوط الطائفية ببساطة، لكنها أصبحت مستقطبة بازدياد في سياق توترات إقليمية متصاعدة بين السنة والشيعة. وأما الفشل في حل التوترات بالبحرين –وبعد زيادته للتوترات بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق فضلا عن الوضوح الأكبر للتوترات بين دول المجلس وإيران– فإنه يزيد من خطر انتشار الطائفية الأوسع عبر الخليج، وخصوصا في السعودية والكويت.

إن إيران ليست القوة الدافعة للاضطرابات بالبحرين، لكنها عامل تعقيد. إذ يتطلع معظم البحرينين الشيعة إلى رجال دين بالعراق بدلا من الموجودين بإيران، ولا يتبعون النموذج الإيراني من ولاية الفقيه، فهو رأي أقلية في الإسلام الشيعي. لكن سلالة آل خليفة الحاكمة كانت دوما على حذر من إمكانية تدخل إيران، ليس فقط بسبب إشعال المسؤولين الإيرانيين للتوترات أحيانا بدعوة العودة إلى أيام ما قبل ١٧٨٣ عندما كانت البحرين جزءا من الإمبراطورية الفارسية. ففي الأيام الأولى من الثورة الإيرانية، سعت جماعة بحرينية معارضة إلى الإطاحة بالملكية بدعم إيراني. وفي العقود الثلاثة التالية تغيرت كثيرا الحركات الشيعية في ملكيات الخليج. وحتى حركة الشيرازي الدينية والسياسية التي دعمتها إيران سابقا قد انقلبت على النموذج الإيراني. لكن من وجهة نظر حكام البحرين (والسعودية) فإن انتشار التأثير الإيراني داخل العراق منذ عام ٢٠٠٣ قد زاد الخوف من التوسعية الإيرانية. أما مزاعم التورط الإيراني المباشر في الاحتجاجات فلم تثبت ولا يصدقها على نطاق واسع الدبلوماسيون الغربيون المتابعون للبحرين (انظر أدناه). لكن المفارقة أن إيران إن رغبت بنقاط للدخول فمن المرجح إلى حد كبير أن تجدها في مواطني البحرين الشيعة المقموعين والمستبعدين. وبدلا من ذلك، فإن أفضل دفاع ضد التدخل الإيراني هو الإدخال الحازم لمواطني البحرين الشيعة في إطار دولة وطنية احتوائية متساوية في حقوق التصويت وفرص العمل.

---

١ كما هو الحال في كافة دول الخليج فإن الأحزاب السياسية محظورة رسميا، لكن «الجمعيات السياسية» تقوم ببعض وظائف الأحزاب السياسية.

٢ انظر ملخص ورشة عمل برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتشاتام هاوس، «مجموعة دراسة الكويت: الهوية والمواطنة والطائفية في دول مجلس التعاون الخليجي»، فبراير ٢٠١٢، http://www.chathamhouse.org/publications/papers/view/183415

ومنذ عام ٢٠١١، اشتد اعتماد البحرين الاقتصادي على السعودية، فهي تقدم ٧٧٪ من نفط البحرين.[٣] ويبدو أن تزايد الدور السعودي حتى الآن قد عزز العناصر الأكثر محافظة من أسرة آل خليفة مقابل الإصلاحيين. وتبقى الرغبات السعودية عاملا في صنع القرار البحريني. لكن ربما تستخدم أحيانا كعذر سهل. ويعتقد بعض الدبلوماسيين بالسعودية أن مصلحة بلدهم تكمن في استقرار البحرين، وليس بترتيبات دستورية معينة. أما أهمية السعودية الواقعية للبحرين فتقترح الحاجة إلى اشتراكها في أي حل. ورغم أنها حتى الآن قد عززت المتشددين من آل خليفة، فإن تركيزهم على الأمن الصلب قد عجز عن حل مشاكل البحرين وأنتج مخاطر بانتشار التوترات السياسية والطائفية عبر أرجاء الخليج: وبالأخص فإن المنطقة الشرقية للسعودية قد شهدت مظاهرات متكررة دعما للمحتجين البحرينيين. هذا وإن دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى تستطيع أداء دور هام في تشجيع تركيز الأسرة البحرينية الحاكمة على التطوير الاقتصادي والسياسي المطلوب من أجل ضمان الاستقرار.

٣ تتلقى البحرين عادة ٥٠٪ من إنتاجها من حقل بحري مشترك تديره آرامكو السعودية، شركة النفط التابعة للدولة السعودية، وبذلك حصلت البحرين في الربع الثالث من عام ٢٠١١ على ١٤٧٤٥٢ برميلا/يوميا من مجموع إنتاجها البالغ ١٩٢٠٠٠ برميل/يوميا حسب آخر الإحصائيات الرسمية المتاحة. انظر مصرف البحرين المركزي، «المؤشرات الاقتصادية»، سبتمبر ٢٠١١.

٢ انتفاضة ٢٠١١ وما بعدها

شهدت البحرين في فبراير ٢٠١١ احتجاجات واسعة دعت إلى الإصلاح الدستوري وإزاحة سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الأطول مدة في العالم حيث شغل المنصب منذ عام ١٩٧١. وقد دعي لمظاهرات يوم ١٤ فبراير لأنه كان الذكرى العاشرة لاستفتاء شعبي وطد «ملكية دستورية ديمقراطية» بالبحرين؛ إذ وافقت ٩٨,٤٪ من الأصوات على الخطة في استفتاء عام ٢٠٠١ لكنها لم تنفذ بالكامل أبدا. وبعد عشر سنوات كان الإحباط في تصاعد بسبب البرلمان الضعيف والمنتخب نصفه ولتقسيم الدوائر الانتخابية المجحف. وبينما رغبت المعارضة بتمثيل أكثر جدية، شعر فاعلون رئيسيون في الأسرة الحاكمة بأنهم كانوا كرماء بإدخال أي نوع من مجلس نواب منتخب، فهو ترف لا تتمتع به المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المجاورتان، وبدأت الحكومة باتخاذ نهج أكثر تشددا إزاء المنشقين.

لقد انقسمت المعارضة بين صنفين: صنف فضل المشاركة في النظام السياسي المقر رسميا والمقيد بإحكام، مثل جمعية الوفاق الوطني الإسلامية التي حازت على ٤٥٪ من الأصوات في انتخابات عام ٢٠١٠ النيابية؛ وصنف قاطع البرلمان الضعيف وركز على احتجاجات الشارع، مثل حركة حق. وكانت قاعدة الدعم للصنف الأخير ضيقة لكن أعلى صوتا. وفي منتصف عام ٢٠١٠، سُجن عدة قادة بارزين من الفصيل المقاطع. وذكر ناشطو المعارضة أن التنسيب أصبح أصعب مع خوف العديدين من التداعيات المحتملة للنشاط السياسي. لكن في أوائل عام ٢٠١١، ومع تحفيز الأحداث التي شاهدوها بتونس ومصر، بدأ الناشطون السياسيون الشباب بتشكيل تجمعات جديدة واستخدموا فيسبوك لدعوة أقرانهم إلى المشاركة بمظاهرات يوم ١٤ فبراير. وفي نمط شوهد في بلدان أخرى، تضخمت أعداد المحتجين بعد رد الشرطة القمعي الذي أسفر عن ست وفيات في الأسبوع الأول من الاحتجاجات. واقترحت التقديرات أن مائة وخمسين ألف شخص شاركوا في مسيرة إلى دوار اللؤلؤة إحياء لذكرى «شهداء» الأيام القليلة الأولى.[٤]

ولم يتوقع الحجم الذي بلغته الانتفاضة في النهاية أي تجمع سياسي – ولا حتى التجمعات المتنوعة التي دعت إلى الاحتجاجات الأولى. واكتسبت الاحتجاجات زخما من تلقاء نفسها، إذ حفزتها التطورات الإقليمية ومن ثم الغضب من إطلاق النار على المتظاهرين. أما دعوات التظاهر الأولى التي ركزت على مطالب ذات دعم واسع من أجل الإصلاح الدستوري وإزالة رئيس الوزراء، فقد تصاعدت ومن ثم انقسمت بعد الوفيات الأولى وشروع قلة من جماعات المعارضة بالدعوة علنا إلى جمهورية.[٥] وقد أخذ تدخل قوات مجلس التعاون الخليجي في منتصف مارس عددا من الفاعلين السياسيين على حين غرة كذلك.[٦]

ونظرا لعنصر المفاجأة كان هنالك نقص في التوجيه الاستراتيجي لدى جميع الأطراف، مما يساعد على تفسير تشكيلة من الحسابات الخاطئة والقرارات قصيرة الأجل فضلا عن إضعاف الشخصيات السياسية الراسخة. فقد أعادت انتفاضة ٢٠١١ رسم الخريطة السياسية للبحرين، فحولت العلاقات ضمن وبين الحكومة والأسرة الحاكمة والمعارضة التقليدية والتجمعات السياسية الصاعدة حديثا. فثمة تفتت سياسي جديد لدى جميع الأطراف، مع اشتكاء أصوات عديدة الآن من نقص التمثيل.

لقد وجد تقرير لجنة التقصي التي كلفها صاحب الجلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أن خمسة وثلاثين شخصا معظمهم من المدنيين قد لقوا حتفهم في اضطرابات فبراير ومارس ٢٠١١، ومنهم خمسة عذبوا حتى الموت في الاحتجاز. وقد اعتقل ما يقرب من ٣٠٠٠ شخص وفصل من عمله ٤٥٣٩ شخص، أي ٣,٦٪ من مجموع القوة البحرينية العاملة.[٧] وفي الأشهر التالية لانتهاء «حالة السلامة الوطنية»، أطلق سراح معظم الذين سجنوا وعاد إلى العمل معظم المفصولين (انظر أدناه)، لكن ليس دوما إلى العمل نفسه. بيد أن الاعتقالات وعمليات الضرب مستمرة. ويقول ناشطو المعارضة بأن حصيلة القتلى ارتفعت الآن إلى نحو ثمانين شخصا، رغم إنكار الحكومة لذلك. فبدلا من ترويع الناس لكي يستسلموا، فإن الحملة واسعة النطاق قد ضخمت صفوف المعارضة.

وقد زادت الأزمة من التكاليف المحتملة للإصلاح مستقبلا. إذ أملت الحكومة بتخفيف بعض الضغط من أجل الإصلاح بتوفيرها إصلاحات قليلة متناهية الصغر لصلاحيات البرلمان، كما اقترح المشاركون في «حوار وطني» في يوليو ٢٠١١. ومع منح جماعات المعارضة ٣٥ فقط من أصل ٣٠٠ مقعد في الحوار، فضلا عن سجن مئات الناشطين بتهم متعلقة بالتعبير السياسي في وقت عقد الحوار، لم يمكن للحوار أن يكون منتدى ذا مصداقية لحل الاختلافات العميقة بين المعارضة والحكومة.[٨] وتماشيا مع توصيات الحوار، جرى تعديل الدستور لتعزيز صلاحيات البرلمان كما يلي:

- للبرلمان الحق في تصويت سحب الثقة في خطة عمل السنوات الأربع للحكومة (واعتبر ذلك متضمنا لسحب الثقة من مجلس الوزراء).
- وسيكون المتحدث من المجلس المنتخب، وليس المتحدث من المجلس المعين، هو المتحدث للبرلمان المشترك عند عقد جلسات مشتركة بينهما.
- وينبغي للملك التشاور مع متحدثَي المجلسين قبل حل البرلمان.
- ويسمح للنواب باستجواب الوزراء أمام البرلمان، بدلا من الاستجواب أمام لجان نيابية أصغر في السابق.

أما حدود الدوائر الانتخابية غير المتكافئة فلم تعالج.

---

٤ ذكر هذه التقديرات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (يسمى لاحقا تقرير لجنة التقصي).

٥ لقد أنشئ «التحالف من أجل الجمهورية» من قبل ثلاثة تجمعات سياسية: حركة حق وحركة أحرار البحرين وتيار الوفاء. وقد استقال ردا على ذلك عدد من ناشطي حركة حق.

٦ لم يكن تدخل قوات مجلس التعاون الخليجي غير مسبوق بالمرة، فثمة تقارير وفيرة من شهود عيان عن دخول وحدات الحرس الوطني السعودي إلى البحرين خلال انتفاضة التسعينات. ومع ذلك فإن ناشطي المعارضة الذين قابلتهم المؤلفة في أواخر فبراير ٢٠١١ استبعدوا أن يتكرر ذلك.

٧ تكون هذا العدد من ٢٤٦٤ شخصا من القطاع الخاص، ويشمل الشركات المملوكة للدولة (تقرير لجنة التقصي، ص٤٣٠)، و ٢٠٧٥ شخصا من القطاع العام (تقرير لجنة التقصي، ص٤٤٦). أما عدد ١٢٣٦٥٤ لمجموع القوى العاملة فهو من مصرف البحرين المركزي، «المؤشرات الاقتصادية»، سبتمبر ٢٠١١، (وصل إلى الموقع في مايو ٢٠١٢) http://www.cbb.gov.bh/assets/E%20I/EI%20Sep2011.pdf

٨ أقوم بتحليل ذلك على نحو أكمل في «ما بعد حوار البحرين»، فورين بوليسي، ١٨ يوليو ٢٠١١، http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/07/18/after_bahrain_s_dialogue

إن هذه التغييرات المحدودة لو حدثت قبل عامين لربما تلقتها المعارضة إيجابيا. أما بعد أعمال العنف في أوائل عام ٢٠١١ فإنها اعتبرت قليلة جدا وبعد فوات الأوان. وقد ظهر عدم الثقة بالعملية السياسية المصادق عليها من قبل الدولة في نسبة الإقبال ١٧٪ في انتخابات سبتمبر ٢٠١١ التعويضية التي جرت في ١٨ دائرة انتخابية بسبب استقالة نواب جمعية الوفاق البالغ عددهم ١٨ (وقد قاطعت جمعية الوفاق الانتخابات التعويضية احتجاجا على استمرار الحملة).

تحولات السلطة الداخلية لدى الحكومة والمعارضة

إن الطرفين اللذين بذلا قصارى الجهد للتفاوض على حل سياسي لاضطرابات فبراير ومارس ٢٠١١ –سمو ولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة وجمعية الوفاق– قد أضعفهما كلاهما فشلهما في التوصل لاتفاق خلال تلك المدة المشحونة. وكانت إحدى المشاكل الأساسية أن كلا من الطرفين قد أصبح بالتدريج ضعيفا في معسكره نظرا لخيبة أمل منافسيه بنتائج عملية الإصلاح السياسي. وقد أسفر ذلك عن شكوك بقدرة كل من الطرفين على التوصل لاتفاق.[٩] إذ افتقرت جمعية الوفاق إلى تكليف واضح من كتلة من المحتجين لا مركز لها بعد أن أعرب كثيرون فيها عن الإحباط من العملية التقليدية والحكومة معا،[١٠] بينما لم يثق بعض ناشطي المعارضة بامتلاك ولي العهد لسلطة تكفي لعقد صفقة. وقد حصل في هذه الحالة على موافقة والده في ١٢ مارس لإجراء حوار على أساس قضايا أساسية سبع هي:

- برلمان كامل الصلاحيات.
- حكومة تمثل إرادة الشعب.
- دوائر انتخابية عادلة.
- مناقشة سياسة التجنيس (نظرا لتساؤلات عن التمييز الطائفي).
- مكافحة الفساد.
- الأراضي العامة (نظرا لمخاوف عن التخصيص والفساد).
- معالجة التوترات الطائفية.

وربما لم يكن مفاجئا أن خلافا سياسيا استمر بناؤه لسنوات لن يحل في أربعة أسابيع. لكن عندما واجهت المحادثات الجمود الجدي الأول –ربما بسبب تكتيك تفاوض خاطئ من قبل جمعية الوفاق حسب تقرير لجنة التقصي، إذ قالت في ١٣ مارس بأنها لن تشارك في حوار رسمي ما لم توافق الحكومة على انتخاب جمعية دستورية جديدة– أعلن الملك أن قوات من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى[١١] ستدخل البحرين. وبعد يومين أعلن الملك عن «حالة السلامة الوطنية» لمدة ثلاثة أشهر، مما منح قائد الجيش صلاحيات واسعة. وفي الأيام التالية رفضت الحكومة محاولات توسط من الولايات المتحدة وقطر والكويت.[١٢]

قد يكشف فشل عملية الحوار ببساطة عن حسابات خاطئة خلال مدة من الغموض الشديد، لكنه اعتبر من خارج المعارضة مؤشرا على نقص اهتمام السلطات بالتفاوض في وقت أذعر فيه الكثيرين للغاية انهيار القانون والنظام وأقام فيه المحتجون حواجز على الطرقات في وسط المنامة مع تقارير عن اشتباكات عنيفة في أماكن مختلفة من البلد.[١٣] وقد استخدمت الحكومة هذه المخاوف لتبرير محاولاتها حل المشكلة بنهج أمني صلب. لكن وبعد أكثر من عام، عجز هذا النهج عن حل نزاعات البحرين، مما يقترح ضرورة الرجوع إلى عملية حوار وإصلاح جدية.

آليات الأسرة الحاكمة

يبدو أن السلطة بعد تدخل قوات مجلس التعاون الخليجي في ١٤ مارس ٢٠١١ قد ابتعدت من ولي العهد نحو أمراء أكثر تشددا وتوجها أمنيا. ورغم عدم شفافية العلاقات الداخلية للأسرة الحاكمة إلا أن اختلافات الآراء قد أصبحت أكثر علانية في السنوات الأخيرة، وخصوصا فيما بين الفصيل الأكثر محافظة المرتبط برئيس الوزراء والمسؤول عن معظم الإدارة اليومية لشؤون البلاد وبين فصيل ذي توجه إصلاحي أكبر مرتبط بولي العهد. ولا يرى أن الملك يميل لأي نهج معين، لكن باعتباره الحاكم فهو الشخص الرئيسي الذي تسعى الفصائل الأخرى إلى التأثير عليه.

وقد استفاد من تدخل قوات مجلس التعاون وإضعاف ولي العهد رئيسُ الوزراء، فالتوصل إلى اتفاق سياسي كان سيعرض موقعه الشخصي للخطر. لكن المحللين قد يركزون أكثر من اللازم أحيانا على دور رئيس الوزراء دون النظر لبقية هيكل السلطة.

أما الصورة التقليدية لتكتل الأسرة الحاكمة حول معسكرين رئيسيين –معسكر رئيس الوزراء ومعسكر ولي العهد– فتبدو الآن مفرطة في التبسيط، إذ ظهرت في السنوات الأخيرة قاعدة سلطة قوية حول شقيقين: خليفة بن أحمد آل خليفة قائد قوات دفاع البحرين وخالد بن أحمد آل خليفة وزير الديوان الملكي (ويلقبان بـ«الخوالد»). وكلاهما أصغر بكثير من رئيس الوزراء.[١٤] ويعتقد أنهما على تحالف وثيق بشخص آخر مهم هو أحمد بن عطية الله آل خليفة. وهو شخصية محورية في تقرير بندرغيت (انظر أدناه)، ويحمل الآن لقب وزير المتابعة بالديوان الملكي ويتمتع بصلاحيات واسعة. وكشخص كفؤ جاد العمل، يقال إنه المنسق غير الرسمي لتنفيذ تقرير لجنة التقصي. ويعتقد كذلك أن هؤلاء الأشخاص متحالفون مع أفراد من الأسرة الحاكمة يركزون على الأمن، مثل خليفة بن عبد الله آل خليفة الذي كان رئيس جهاز الأمن الوطني حتى نوفمبر ٢٠١١ عندما نقل جانبيا وأصبح مستشارا للملك بعد الانتقادات اللاذعة لجهاز الأمن الوطني في تقرير لجنة التقصي (لكن يعتقد أنه ما زال وثيق

٩ مقابلات مختلفة بالمنامة ولندن في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢؛ ونوقش ذلك أيضا في تقرير لجنة التقصي.

١٠ كان عدد من ناشطي المعارضة يسعى إلى بناء توافق بين كافة جماعات المعارضة تأييدا «للمبادئ السبعة» للحوار التي طرحها ولي العهد عندما أعلن عن نشر قوات مجلس التعاون الخليجي وسُحب عرض الحوار.

١١ تكونت معظم تلك القوات من جنود سعوديين. وقد شكلت القوات الإماراتية ثاني أكبر حصة، وأرسلت قطر والبحرية الكويتية قوات أصغر.

١٢ وفقا لجمعية الوفاق فإن ولي العهد أخبرهم أنه مُنح فسحة مدتها ستة أسابيع لإجراء الحوار (مقابلة مع عبد الجليل خليل بالمنامة، مارس ٢٠١٢). وقد أكد هذه المدة بصورة مستقلة مصدر دبلوماسي بحريني (لندن، أبريل ٢٠١٢). وقال المصدر الدبلوماسي البحريني بأنه لم يكن ثمة سبب لكي تعتقد المعارضة بانتهاء مدة الحوار عند دخول قوات مجلس التعاون وإعلان حالة السلامة الوطنية. ومن ناحيتها قالت مصادر جمعية الوفاق بأنهم ذهبوا للقاء ممثلين لولي العهد في ١٤ مارس ٢٠١١، غداة دخول جنود مجلس التعاون، لكنهم أُخبروا بأنه لم يعد لولي العهد سلطة التفاوض معهم (مقابلة مع علي الأسود بلندن، يوليو ٢٠١١).

١٣ تنتشر إدعاءات بقيام «بلطجية» تعمل لحساب أجهزة الأمن بدور عملاء محرضين، لكن لم يحقق بشأنها تقرير لجنة التقصي.

١٤ تقود أحيانا شخصنة الحكم وضعف المؤسسات في معظم الدول العربية إلى تركيز تحليلي مفرط على الأشخاص بدلا من هياكل السلطة.

الصلة بالجهاز). أما كبار أعضاء الأسرة الحاكمة فممثلون في مجلس أسري يستشيره الملك بشأن القرارات الرئيسية، مما يوكد حاجة الحاكم لتحقيق توافق ضمن الأسرة.

وقبل الانتفاضة، كان النزاع بشأن السياسة الاقتصادية صاحب الأثر الأكبر على ميزان القوى داخل الأسرة الحاكمة. وازداد الدور البارز لولي العهد في صنع القرار مع إنشاء مجلس التنمية الاقتصادية، والذي اعتبر أحيانا مجلس وزراء موازيا. وكان المجلس مسؤولا عن خطة البلد الاقتصادية طويلة الأجل، «رؤية ٢٠٣٠»، وعن سلسلة من إصلاحات سوق العمل صممت لتشجيع البحرينيين على العمل في القطاع الخاص وتقليص فجوة الكلفة بين العاملين البحرينيين والوافدين. ولولي العهد العديد من المؤيدين ضمن نخبة الأعمال، لكن سياساته في سوق العمل قد نفرت بعض مصالح الأعمال التقليدية وخصوصا في قطاع البناء الذي عارض المشغلون فيه زيادة كلفة العمالة. وقد نظر حلفاء البلد الغربيون إلى ولي العهد نظرة إيجابية للغاية؛ فقد درس في الولايات المتحدة ورأوا أن كونه من دعاة الإصلاح سيجعل ملكية البحرين –واقتصادها– أكثر استدامة. ورغم ذلك فقد كان للدعم الغربي بعض السلبيات في الداخل، إذ اعتبره النقاد شديد الموالاة للغرب ومفتقرا إلى المؤهلات العسكرية.

وبعد فشل جهود المحادثات مع المعارضة، يبدو أن ولي العهد قد فقد شيئا من مكانته بين الطائفة السنية بالتحديد، وخصوصا مع سعي وسائل الإعلام الرسمية والموالية للحكومة إلى تصوير المعارضة كمجموعة متجانسة من الخونة وأن من السذاجة محاورتها. وفي هذه الأثناء ازدادت أهمية الشيخ خالد، الأخ غير الشقيق لولي العهد، عقب إعلان خطبته ابنة الملك السعودي في مارس ٢٠١١. أما الشيخ ناصر، وهو أخ شقيق لخالد متزوج من ابنة حاكم دبي، فأصبح مهما بالتحديد ويقود الآن كتيبة موسعة من الجيش. وقد أشاد تقرير لجنة التقصي بمساعي ولي العهد للحوار ورد على بعض المزاعم الأكثر طائفية وتركيزا على إيران من قبل شخصيات أكثر تشددا. بيد أن ولي العهد مستمر في الابتعاد عن الأضواء. وفي أوائل ٢٠١٢ ترك اثنان من أهم حلفائه منصبين مهمين في صنع القرار الاقتصادي: فأولا، استقال طلال الزين رئيس صندوق الثروة السيادية البحريني لشغل منصب في القطاع الخاص؛ وثانيا، أعلن مرسوم ملكي عن ترك الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة لمنصب رئاسة مجلس التنمية الاقتصادية ليصبح مستشارا لولي العهد. وحل مكانه القائم بأعمال الرئيس التنفيذي كمال بن أحمد، وهو أيضا وزير المواصلات. ويقترح ذلك أن دور مجلس التنمية الاقتصادية قد خُفض كثيرا وأن نزاع السيطرة على السياسة الاقتصادية قد عاد ليميل إلى فصائل أكثر محافظة في الوقت الحاضر على الأقل.[١٥]

حركة شباب المعارضة

لقد قاد احتجاجات ٢٠١١ ناشطون شباب من مجموعة متنوعة من الخلفيات والآراء المختلفة. ونظمت الاحتجاجات الأولى عدة دوائر صغيرة من الشباب قامت بالتنسيق المستقل من خلال وسائل الاعلام الاجتماعية والمنتديات الشبكية البحرينية الشعبية، وخصوصا ملتقى البحرين. ومن ثم بدأت حركة الشباب بتسمية نفسها بحركة «١٤ فبراير»، رغم أنه مصطلح فضفاض بوضوح لمنظمة عديمة المركزية والقيادة. ولا ينبغي اعتبارها وكيلا لجمعية الوفاق، بل حركة تمثل جيلا جديدا من الناشطين يضم خليطا من الإسلاميين والعلمانيين. وفضلا عن رفض المساحة السياسية المحدودة التي يتيحها البرلمان، كانت الانتفاضة التي قادها الشباب محاولة لإيجاد بديل عن المعارضة السياسية القائمة، ولذا استطاعت جذب محتجين كثيرين من غير المنتسبين إلى الجماعات الموجودة. ومثل حركة شباب ٦ أبريل بمصر، فإنها عملت في بداية الاحتجاجات كتحالف فضفاض واحتوائي جدا اتحد حول دعوات عامة للتغيير السياسي دون اتخاذ قرارات قد تسبب الانقسامات في قضايا مفصلة أكثر.[١٦] وما زالت الحركة بدون قيادة عامة محددة. وقد جعلت من بعض الناشطين أبطالا شعبيين، لكنهم رموز تؤثر على الحركة وليسوا بقادة مسؤولين عن الحركة أو آمرين لها. وهناك ميل للاحتفاء بأولئك الأفراد لكونهم صرحاء أو اعتبارهم قد قدموا تضحيات، ومنهم أربعة عشر قائدا سياسيا بارزا قيد الاعتقال، وبالأخص المضرب عن الطعام سابقا عبد الهادي الخواجة، وكذلك نبيل رجب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان المحظور (وقد أسسه بالشراكة مع عبد الهادي الخواجة).

ويطلق الآن اسم «١٤ فبراير» غالبا على الحركة التي تسمي نفسها «ائتلاف شباب ثورة ١٤ فبراير»، والتي أفصحت عن مواقف محددة إزاء قضايا عديدة، ومنها الدعوة إلى تغيير النظام بدلا من النداء بملكية دستورية. ومع الوقت أصبح هذا الائتلاف أكثر مناهضة للغرب في لهجته، فانتقد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتحالفهما مع آل خليفة ودعى إلى انسحاب الأسطول الأمريكي الخامس من قاعدته بالبحرين.[١٧] وكذلك أصبح أكثر ميلا للعنف ضد قوى الأمن، والذي يسعى لتبريره باعتباره «دفاعا عن النفس» (رغم أن ذلك العنف تستخدمه من ثم السلطات لتبرير «الدفاع عن النفس» من قبل الشرطة). وهذا الأمر ليس محصورا بالائتلاف فقط، لكنه ظاهرة ذات خطر محتمل بين طيف واسع من جماعات شباب المعارضة المحلية (وتسمى أحيانا «الأحرار» أو «الشعب الحر») التي تنظم نفسها ضمن قرى شيعية فردية ذات تاريخ طويل من النشاط السياسي، مثل السنابس وسترة. وقد شهدت تلك القرى اشتباكات متكررة مع الشرطة ورسمت على جدرانها صور الشبان الذين لقوا حتفهم في الانتفاضة. وتقوم جماعاتها الشبابية حاليا بمشاركة المعلومات على شبكة الإنترنت عن سبل الهجوم على الشرطة بقنابل المولوتوف أو القضبان المعدنية.

ومنذ بدايته كجزء من حركة شباب واسعة رفضت الانقسامات الطائفية أو الأيديولوجية، تبنى الائتلاف كذلك مفردات دينية أكثر واستخدم عبارات من قبيل «الدفاع المقدس». لكن الائتلاف لا يذعن لرجال الدين الشيعة في القضايا السياسية؛ وليست ثقافته السياسية في الواقع ثقافة إذعان.

ومن جانبها تواصل جمعية الوفاق الدعوة إلى الإصلاح بدلا من تغيير النظام كليا. وقد وضعت مع أربع جمعيات معارضة أخرى رؤية سياسية لمستقبل البحرين بعنوان «وثيقة المنامة»، تدعو إلى حكومة منتخبة في ظل ملكية دستورية مع برلمان منتخب بالكامل ودوائر انتخابية عادلة التقسيم ونظام قضائي نزيه شفاف وإنهاء لاستثناء الشيعة من جهاز الأمن – وأن تقدم كل مقترحات الإصلاح هذه لاستفتاء.[١٨] إذ تشدد مطالب جمعية الوفاق على الدستور وإصلاح مؤسسات الدولة؛ ويشكل إنهاء تقسيم الدوائر الانتخابية المجحف إحدى أولوياتها.[١٩] وللجمعية قاعدة دعم سياسي قوية نظرا لتاريخها كحركة اجتماعية وتجمع سياسي. فعلى سبيل المثال، ساعدت الجمعية المحتجين الجرحى والمفصولين بجمعها للمساعدات وتوزيعها. واستطاعت كذلك جمع حشود لمسيراتها المرخصة قانونيا أكبر من الحشود غير المرخصة لحركة ١٤ فبراير (وخطر تفكيك الشرطة للأخيرة أكبر).

وينتقد المتحدثون باسم حركة ١٤ فبراير نهج جمعية الوفاق وأهدافها. وقد كتبوا عن «ثورة مضادة داخلية» تسعى إلى إفشال الثورة من خلال تلاعبها بالناس ليبقوا «إصلاحيين للنظام»، وجادلوا بأن الكلام عن «الإصلاحيين» مقابل «المتشددين» في النظام يساعد في نهاية المطاف على إبقاء هيكل السلطة ويوفر «التبريرات المطلوبة من

---

١٥ كان كمال أحمد الرئيس التنفيذي للعمليات بمجلس التنمية الاقتصادية حتى انضمامه إلى مجلس الوزراء في فبراير ٢٠١١. ولذا يشير تعيينه إلى نوع من استمرارية النهج قد يعيد تطمين بعض المستثمرين الأجانب، لكن حقيقة استلامه لهذا الدور كعمله الثاني توحي بمحدودية التزامه.

١٦ يعكس اختيار هذا النهج وعيا بالطرق التي أوهنت سابقا حركات المقاومة، أولا بالقمع أو استمالة الأفراد القياديين، وثانيا بالانقسامات الداخلية حول الأيديولوجيا أو الاستراتيجية.

١٧ انظر على سبيل المثال، مركز ١٤ فبراير السياسي، «إلى صانعي سياسة الولايات المتحدة: سياستكم بالبحرين قد تجاوزت الاحتمال»، فيسبوك، ٢٨ مارس ٢٠١٢، https://www.facebook.com/14FebPRPC/posts/326202810770624

١٨ أطلقت جمعيات الوفاق الوطني الإسلامية ووعد والإخاء والتجمع الوطني والتجمع القومي «وثيقة المنامة: طريق البحرين إلى الحرية والديمقراطية – وثيقة مشتركة بين الجمعيات السياسية المعارضة»، (وصل إليه في مايو ٢٠١١) http://alwefaq.net/index.php?how=news&action=article&id=5934

١٩ مقابلات بالمنامة في مارس ٢٠١٢ ولندن في فبراير ومايو ٢٠١٢.

القوى الاستعمارية لمتابعة دعم النظام وبيع أسلحة بقيمة مليارات».[٢٠]

وفي مارس ٢٠١١ شكل التحالف من أجل الجمهورية من قبل ثلاث حركات موجودة مسبقا –حركة حق وحركة أحرار البحرين وتيار الوفاء– وما زالت تدعو للثورة بالرغم من إعاقتها بسبب سجن معظم قادتها الرئيسين.

وهكذا تواجه معارضة البحرين خلافات داخلية في الاستراتيجية –الثورة أم التفاوض– وفي الأهداف – إصلاح محدود أو ملكية دستورية أو جمهورية. وبينما طالبت المعارضة التقليدية لسنوات بملكية دستورية (تستند إلى رجوع إلى دستور عام ١٩٧٣ أو دستور تصوغه جمعية دستورية جديدة)، فإن فصيلا متزايد الأهمية لا يعتبر الملكية الآن شرعية. لكن هذه الانقسامات ستصبح مشكلة فقط إن طرح على الطاولة وعد صفقة موثوق أو بدأت عملية حوار جادة.

أصوات جديدة للسنة

وثمة تغير حاسم آخر يتمثل بظهور تجمعات سياسية جديدة مناهضة للانتفاضة، ويتنوع وصفها بين «سنية» أو «موالية للحكومة» أو «مؤيدة للوحدة» أو «معارضة بديلة». ولكل هذه التسميات إشكالياته. فهذه الحركات عابرة للطوائف شكليا، رغم أنها في معظمها من السنة، ولا تمثل بالضرورة كافة السنة كما قد تقترح تسميات من قبيل «الشارع السني». وتنزع هذه التجمعات إلى كونها مناهضة للمعارضة أكثر من كونها مؤيدة للحكومة، بيد أنها ليست مؤيدة للحكومة تلقائيا. وهي تدعم استمرار الملكية، لكن معظم جماعات المعارضة تدعم استمرارها كذلك.

لقد اجتمع هؤلاء في ٢١ فبراير ٢٠١١، عندما جذب «تجمع الوحدة الوطنية» ما يقدر بعشرات الآلاف إلى جامع الفاتح.[٢١] وكان المتحدث الرئيسي رجل الدين السني الدكتور عبد اللطيف المحمود، والذي أوجز مزيجا من الانتقادات للمتظاهرين وللحكومة. وأصبح لاحقا رئيس تجمع الوحدة الوطنية. وهي مظلة حركات تضم عددا من التجمعات السياسية السنية الأخرى، ومن ضمنها حزب الأصالة (السلفي) وجمعية المنبر (المرتبطة بالإخوان المسلمين) وبعض العلمانيين. وقد اتحدت هذه الجماعات المتباينة أساسا حول انتقاداتها المشتركة لجمعية الوفاق وحركة ١٤ فبراير، حيث تراهما كتيار عنيف طائفي موال لإيران.[٢٢] وعقد تجمع الوحدة الوطنية مسيرات مؤيدة لأجهزة الأمن ودعى جمعية الوفاق للاعتذار عن أعمال العنف التي ارتكبها المحتجون تمهيدا لأي حوار سياسي.[٢٣] ويعارض التجمع بشدة أي اقتراحات حوار ثنائي بين الحكومة وجمعية الوفاق، ويريد ضمان تمثيل مصالح مؤيديه في أي صفقة سياسية.[٢٤] ورغم أن التجمع كان حتى اليوم مفيدا للحكومة، إلا أن له مطالبه الخاصة، مثل برلمان أقوى (لكن لا يطالب بحكومة منتخبة)[٢٥] ونظام قضائي أكثر استقلالا وفساد أقل – ويمكن أن يشكل في نهاية المطاف تحديا للحكومة إذا ما أصبح قويا ومستقلا جدا.[٢٦]

ويواجه تجمع الوحدة الوطنية الآن تحديا داخليا مع ظهور فصيل سني جديد هو صحوة الفاتح. ففي الذكرى السنوية لأول تجمع وحدة وطنية، عقد فصيل الصحوة تجمعا حاشدا (لم يظهر فيه عبد اللطيف محمود) في جامع الفاتح، وتلقى عليه برقية شكر من الملك. وتعهد أحد زعماء الحركة الشباب، خالد البلوشي، بدعم الملك وقال بأن أولويات البلد ينبغي أن تكون الأمن وردع التخريب ومناهضة الأجندات الأجنبية بالبحرين.[٢٧] أما خطب السلفيين الكويتيين في التجمع الذين استنكروا التدخل المزعوم للكويتيين «الصفويين» بالبحرين فكانت علامة على أقلمة متنامية للتوترات الطائفية.

وينظر إلى صحوة الفاتح على أنها تميل للتعاون مع الإخوان المسلمين لكنها شبابية التوجه أكثر. ولأنها إحدى أحدث الجماعات فمطالبها معروفة بنحو أقل، بيد أن بعض شخصياتها البارزة اتخذت موقفا أكثر تصلبا من موقف تجمع الوحدة الوطنية إزاء المعارضة، مع ترديدها كذلك لبعض انتقاداته.[٢٨] فعلى سبيل المثال، كتب محمد خالد النائب السابق من جمعية المنبر تغريدة تقول بأنه ينبغي للناس دهس المتظاهرين لأن الحكومة لا تفعل ما فيه الكفاية لتطبيق القانون ضد مثيري الشغب. وبالمقابل دعى عبد اللطيف محمود الناس إلى أن لا يطبقوا القانون بأيديهم. ومن خلال تويتر، شككت صحوة الفاتح بالحاجة إلى الحوار وعارضت المفاوضات السرية بين الحكومة والمعارضة ورفضت «التدخل الأمريكي» بالبحرين.

وما زال العديد من البحرينيين السنة، وخاصة من العلمانيين ورجال الأعمال، يشعرون بعدم تمثيل الحركات السياسية القائمة لهم. وقد ضعفت كثيرا جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد»، وهي جمعية معارضة ليبرالية علمانية قائمة منذ مدة وذات عضوية متنوعة دينيا، بسبب سجن أمينها العام إبراهيم شريف، وهو اقتصادي علماني كان واحدا من الناشطين السنة القلائل الذين سجنوا لدورهم في الاحتجاجات.

ازدياد طائفية السياسة

يبالغ أحيانا في تبسيط المشهد السياسي المعقد بالبحرين برسم صورة أقلية سنية تهيمن على أغلبية شيعية مضطهدة، لكن وجد دوما في الواقع بحرينيون من الشيعة أيدوا الحكومة، وبحرينيون من السنة عارضوا الحكومة. وقد تضاءلت كلتا الفئتين اليوم. وقد ذكر بحرينيون كثيرون من وجهات دينية وسياسية مختلفة أن النسيج الاجتماعي قد تمزق وأن الطائفية بلغت مستوى لم يشهدوا له مثيلا في حياتهم، وأنهم قاطعوا أصدقاء من طوائف أخرى وسمعوا عن افتراق زيجات «مختلطة» بين السنة والشيعة.[٢٩] وقد نشرت وسائل الإعلام المؤيدة للحكومة ووسائل الإعلام الاجتماعية رسائل طائفية، مناهضة للشيعة خاصة. بل وقال البعض بأنهم يخشون

---

٢٠ كتبت تلك المشاركة بعد يومين من موافقة الولايات المتحدة على استئناف بيع البحرين بعض الأسلحة خلال زيارة ولي العهد لواشنطن. انظر جوش روغن، «إدارة أوباما تسعى إلى دعم ولي العهد البحريني بمبيعات الأسلحة»، فورين بوليسي، ١١ مايو ٢٠١٢، http://thecable.foreignpolicy.com/posts/2012/05/11/obama_administration_seeks_to_bolster_bahraini_crown_prince_with_arms_sales

٢١ حضر أناس من مختلف الانتماءات الدينية والسياسية التجمع الأول الذي عقد في أكبر جامع بالبحرين، وهو جامع سني يشير اسمه «الفاتح» إلى حاكم البحرين الأول من آل خليفة. وقد أفيد بأن تجمع الوحدة الوطنية يضم أعضاء من الشيعة والمسيحيين واليهود، لكن عددهم قليل جدا على الأرجح.

٢٢ يرى بعض ناشطو المعارضة بأن تجمع الوحدة الوطنية عميل حكومي أساسا، مرددين شائعات مديدة بأن الديوان الملكي قد موّل الجمعيات السياسية السنية (فعلى سبيل المثال، تنقل مثل تلك الشائعات لكن بدون ذكر أدلة برقية ويكيليكس من السفارة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٠٩ بعنوان: دليل ميداني لأحزاب البحرين السياسية، رقم: ١٦٨٤٧١، ٤ سبتمبر ٢٠٠٩، http://www.guardian.co.uk/world/us-embassy-cables-documents/168471). وقد استخدمت الحكومة كثيرا تجمع الوحدة الوطنية و«الشارع السني» في جهود علاقاتها العامة الدولية. بيد أن تجمع الوحدة الوطنية استطاع جذب عشرات الآلاف من الناس لبعض مسيراته، مما يقترح وجود صدى حقيقي لرسالته بين أجزاء من المجتمع البحريني.

٢٣ مقابلة للمؤلفة مع الدكتور عبد اللطيف المحمود وممثلين آخرين عن تجمع الوحدة الوطنية بالمنامة، مارس ٢٠١٢.

٢٤ الدكتور عبد اللطيف المحمود، مقابلة للمؤلفة بالمنامة، مارس ٢٠١٢.

٢٥ قال الدكتور عبد اللطيف المحمود: «الحكومة المنتخبة كانت ممكنة ومقبولة قبل أزمة العام السابق، لكنها الآن بعد الأزمة والخلاف الطائفي غير مقبولة. لكن يمكن تقديم حلول أخرى، مثل تطوير الجهاز القضائي»، مقابلة للمؤلفة بالمنامة، مارس ٢٠١٢.

٢٦ قال أحد المؤيدين (وليس بممثل رسمي): «لسنا للحكومة، فقط تحالفنا معها مؤقتا». مقابلات للمؤلفة بالمنامة، سبتمبر ٢٠١١ ومارس ٢٠١٢.

٢٧ «سنة البحرين يحذرون الحكومة بشأن الحوار في تجمع»، رويترز، ٢٢ فبراير ٢٠١٢.

٢٨ قد يعكس ظهورها كذلك تنافسات شخصية لقيادة «الشارع السني» بعد الصعود النجومي للدكتور عبد اللطيف المحمود خلال العام السابق.

٢٩ مقابلات للمؤلفة بالمنامة، سبتمبر ٢٠١١ ومارس ٢٠١٢.

حدوث «عراق آخر» بالبحرين. وقد تبدو تلك المخاوف مبالغا فيها لمن يعرف أن البحرين مكان هادئ متسامح يحترم القانون وتندر فيه الأسلحة. بيد أن تاريخ الصراع العرقي في أماكن أخرى يقترح أن الاستخدام المتزايد للسرديات المبررة للعنف سبب يدعو للقلق، وإن أتت من أقلية صغيرة من الجانبين المعارض والمؤيد الحكومة.[٣٠]

لقد كانت المعارضة في معظمها من الشيعة، لكن ليس حصريا. ودعى المحتجون إلى مطالب وطنية وهتفوا «لا سني لا شيعي، فقط بحريني». ورغبة من المعارضة في بناء دعم عابر للطوائف، فإنها تتكلم عن الشعب البحريني وليس عن الطائفة الشيعية، وتجادل بأن الانقسام الحقيقي يقع بين الحكومة والناس وليس بين الطوائف. وقد عمل عن كثب الشيخ علي سلمان من جمعية الوفاق مع إبراهيم شريف من جمعية «وعد» خلال الاحتجاجات. بيد أن تعاطف السنة الأوسع مع القادة الشيعة في معظمهم كان محدودا، وضاع الكثير منه بعد دعوة التحالف من أجل الجمهورية إلى الإطاحة بالأسرة الحاكمة. فقد افترض الكثير من البحرينيين السنة بأن المقصود من «جمهورية» جمهورية إسلامية (شيعية).[٣١]

أما الأقلية من البحرينيين السنة الذين ساعدوا في تنظيم الاحتجاجات الأولى في عام ٢٠١١، فتاريخهم معرض لخطر الحذف. فالطبيعة الطائفية للحملة اللاحقة جعلت المعارضين من السنة لا يواجهون مستوى العقاب نفسه الذي واجهه نظراؤهم من الشيعة، ولذا سجن عدد قليل جدا منهم. ومع فرصة أكبر في تجنب العقاب فضلا عن التعرض غالبا لضغط عائلي كبير في مجتمع عائلي المنحى، فإنهم الآن هادئون عموما.

وفي هذه الأثناء، فنسبة أكبر على الأرجح من البحرينيين السنة لا تثق بالمعارضة الشيعية القيادة ولا تعتقد بأنها ستحمي مصالحهم. وقد لا يرتبط ذلك بسياسات قادة المعارضة وتصريحاتهم، بل بالخوف من أنهم يمثلون إيران سريا أو سيكونون بعنف وطائفية التجمعات السياسية في عراق ما بعد صدام.[٣٢] وقد تفاقمت المخاوف بين بعض السكان السنة من أن الانتفاضة ذات أجندة طائفية في مارس ٢٠١١ بعد مسيرة احتجاج إلى الرفاع –وهي منطقة تفضلها الطبقة العليا من السنة بما فيها الأسرة المالكة، وفيها مقر الديوان الملكي– وبسبب تقارير عن رفض المستشفى الرئيسي بالبلد تقديم العلاج الطبي للسنة.[٣٣] وفي الوقت نفسه هاجمت أقلية من المحتجين البحرينيين قوات الأمن ووافدين (ربما ظنوهم أفرادا من قوات الأمن) كلهم كانوا من السنة – مما أثار المزيد من الذعر بين الكثير من السنة.[٣٤]

وقد فاقمت تلك المخاوف وسائل الإعلام المحلية (ومعظمها مملوك للدولة أو مؤيد لها عموما)، وكما وجد تقرير لجنة التقصي فإنها شوهت المحتجين واستخدمت لغة مهينة تحريضية ضدهم. وازدهر الخطاب الطائفي في وسائل الإعلام بعد الانتفاضة. وفي مثال يدل على القبول الجديد لذلك، ذكرت برقية ويكيليكس من عام ٢٠٠٧ أن برنامجا وثائقيا شديد الطائفية عُرض في مؤتمر مؤيد لصدام حسين بالمنامة يوم ميلاده – لكن البرقية نوهت إلى أن الناشطين والصحفيين المحليين انتقدوه عموما. وفي أبريل ٢٠١٢، رُقيت إلى منصب وزاري الصحفية البعثية التي نظمت المؤتمر سميرة رجب.[٣٥]

وفي الحملة التي أعقبت الانتفاضة، استهدف البحرينون الشيعة خاصة من قبل الدولة، وذلك في اعتقالات واستجوابات في أماكن العمل وفصل جماعي عبر شركات القطاع العام.[٣٦] وواجهوا كذلك شتائم طائفية من قوات الأمن عند نقاط التفتيش وأثناء الاعتقال وفي مراكز الشرطة والسجون.[٣٧] وعلاوة على ذلك، دمرت قوات الأمن على الأقل ثلاثين مسجدا ومنشأة دينية شيعية.[٣٨] وقد جرى التراجع جزئيا أو إلى درجة كبيرة عن بعض تلك الإجراءات. وتقول الحكومة بأن معظم المفصولين قد عادوا الآن إلى أعمالهم، بينما استعاد الطلاب منحهم الدراسية التي سحبت بسبب نشاط سياسي حقيقي أو مشتبه به.[٣٩] وترد جماعات المعارضة بأن العديد من «المعادين إلى العمل» قد أعطوا وظائف ذات أجور ومستويات أقل وأن تغيير متطلبات المنح الدراسية من العلامات إلى التقييم بالمقابلة قد مكن من تمييز أكبر.[٤٠] ومن حيث الأثر على الاقتصاد السياسي للبحرين، يبدو أن الحملة قد أوهنت علاقات الرعاية بين الدولة والسكان الشيعة.[٤١] وثمة اقتراحات بأن المزيد من البحرينيين الشيعة الآن يطلبون العمل خارج البلد.[٤٢]

وكانعكاس عن طائفية السياسة مؤخرا، يواسي بعض مؤيدي الحكومة أنفسهم بالفكرة القائلة بأن السكان الشيعة أصبحوا أقلية فعليا بسبب الهجرة الوافدة من السنة، أو بأنهم سيصبحون أقلية أصغر من خلال التكامل المستقبلي مع السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

تقرير لجنة التقصي وحدوده

لقد مثلت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق –والتي قدمت تقريرها إلى الملك في نوفمبر ٢٠١١– خطوة لم يسبق أن اتخذتها الدولة. إذ دعى الملك خمسة من كبار المحامين الدوليين برئاسة المحامي الأمريكي المصري شريف بسيوني إلى التحقيق في أحداث فبراير ومارس من عام ٢٠١١ في ضوء الأعراف الدولية لحقوق الإنسان. وقد أربك توقعات المعارضة

---

٣٠ انظر كذلك مجموعة الأزمات الدولية، «تنبيه خطر صراع: البحرين»، ١٦ أبريل ٢٠١٢، http://www.crisisgroup.org/en/publication-type/media-releases/2012/mena/conflict-risk-alert-bahrain.aspx

٣١ توقع ذلك بعض الناشطين المعارضين من السنة، مثل النائب السابق علي ربيعة الذي عارض الدعوة إلى جمهورية لذلك السبب وأخبر نشرة أخبار دول الخليج في فبراير ٢٠١١ أن «جميع البحرينيين السنة سيعارضون الإطاحة بآل خليفة، ويمكن أن يقود ذلك إلى صراع طائفي». وأشارت نشرة أخبار دول الخليج –ببصيرة– إلى أنه بالرغم من عدم تقديم الاحتجاجات بعد لجدول أعمال شيعي بالتحديد إلا أن مسألة تغيير النظام قد تقود إلى انقسام سني شيعي، وأن ذلك إذا حصل ذلك سيعزز يد النظام. نشرة أخبار دول الخليج، «احتجاجات البحرين تقود عدوى في منطقة تطلب فيها أصوات المعارضة الاستماع إليها»، ٢٥ فبراير ٢٠١١.

٣٢ لم تنشر مطالب المعارضة في وسائل إعلام الدولة أو الوسائل المؤيدة للحكومة، والتي نزعت بدلا من ذلك إلى تصويرهم كمتشددين أو متطرفين أو إرهابيين أو خاطفين. وقد علم بعض البحرينيين بمطالب المعارضة لأول مرة عندما قرأوا تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق.

٣٣ لاحظ تقرير لجنة التقصي وجود ادعاءات بمنع المعالجة، وأن احتلال المحتجين لساحات مفتوحة خارج المستشفى أحدث انطباعا بعدم سلامة البيئة للرعاية الصحية. «تقرير لجنة التقصي» (النسخة العربية) ص٢٨١، http://www.bici.org.bh/BICIreportAR.pdf. انظر أيضا أطباء بلا حدود، «الخدمات الصحية يصيبها الشلل: الحملة العسكرية في البحرين على المرضى»، ورقة إحاطة عامة، أبريل ٢٠١١.

٣٤ قال عدة بحرينيين سنة قابلتهم المؤلفة خلال المدة بأنهم أعدوا خطط طوارئ لترك البحرين. وقد وصل مستوى الخوف إلى درجة أن البعض فسر استخدام المعارضة لعبارة «الشعب البحريني» على أنها تشير إلى البحرينيين الشيعة فقط وتنكر ضمنيا حقوق السنة في العيش بالبلد. مقابلات مختلفة بالمنامة ولندن، سبتمبر ٢٠١١ – مارس ٢٠١٢.

٣٥ من ادعاءات سميرة رجب الأكثر إثارة فكرة استخدام شيعة البحرين لنسخة مغيرة من العلم البحريني فيها اثنا عشر نجما بدلا من الخمسة المعتادة لإظهار ولائهم إلى الأئمة الاثني عشر (والغريب استناد هذا الادعاء على صورة للعلم البحريني فيها عشرة نقط، لا اثني عشر). وهي الآن وزيرة شؤون الإعلام. انظر الفيديوهات في مدونة تشاناد بحريني، «ميثولوجيا عنصرية والبحث عن العلم الغامض ذي ١٢ نقطة بالبحرين»، أكتوبر ٢٠١١، http://chanad.posterous.com/the-search-for-the-elusive-12-point-flag-poli

٣٦ اعتقل واتهم ٧٥١ شخصا خلال «حالة السلامة الوطنية». وفي المجموع، اعتقل ٢٩٢٩ شخصا خلال تلك المدة التي امتدت ثلاثة أشهر، رغم إطلاق معظمهم دون تهمة. ويعادل هذا العدد نحو ١٪ من السكان الشيعة.

٣٧ تقرير لجنة التقصي، ص ٣٤٧: («وباستثناء بعض الحالات القليلة، كان كل الأشخاص المقبوض عليهم من الشيعة. وقد تضمنت الانتهاكات اللفظية إهانة المعتقدات والرموز الدينية والطائفية»)؛ ص٤٤٥: («كما كان الموظفون الشيعة غالبا ما يلقون معاملة مختلفة عن تلك التي يتلقاها من يماثلهم في الموقع الوظيفي من موظفين من غير الشيعة» في التحقيقات والفصل من العمل).

٣٨ كان ذلك رسميا بسبب افتقارها إلى التراخيص الصحيحة، رغم أن تقرير لجنة التقصي قد وجد أن لخمسة منها جميع المستندات اللازمة وأن الحكومة لم تتبع الإجراءات القانونية لهدم المنشآت بدون التراخيص.

٣٩ ربما حدث ذلك لسبب بسيط مثل تحديث حالة الفيسبوك. انظر تقرير لجنة التقصي ص٤٥٣-٤٥٤.

٤٠ تقترح بيانات مصرف البحرين المركزي تناقص معدل أجور القطاع العام أكثر من الربع بين الربعين الثاني والثالث من عام ٢٠١١: http://www.cbb.gov.bh/assets/E%20I/EI%20Dec%202011.pdf

٤١ كثيرا ما يشير المسؤولون البحرينيون ومؤيدو الحكومة إلى تقديم الدولة للرعاية الصحية والتعليم ووظائف القطاع العام كدليل على شهامة الحكام. ومن ناحيتها ترى المعارضة ذلك إما كحقوق اقتصادية أو كجزء من صفقة الدولة الريعية.

٤٢ نقاش مع مستشار موارد بشرية بالمنامة، فبراير ٢٠١٢.

«تقرير بسيوني» المفصل والموثق جيدا والبالغ ٦١٢ صفحة لاحتمال كونه طمسا للحقائق. ووجد التقرير أن قوات الأمن قد قامت بالتعذيب («مشكلة منهجية»)[٤٣] واستخدمت القوة المفرطة وأظهرت سلوكا «مثيرا للرعب»، مع حرمان معظم المتهمين من محاكمة عادلة.[٤٤] وقد وثق التقرير ٣٥ حالة وفاة، من ضمنها قتل ١٩ مدنيا من قبل قوات الأمن، وإطلاق النار على شرطي من قبل الجيش، وقتل المحتجين لثلاثة من رجال الشرطة وقتل اثنين من الوافدين من قبل الغوغاء.[٤٥]

وكذلك انتقد التقرير المعارضة، واعتبر عرض ولي العهد للحوار فرصة كبيرة ضائعة، وذكر أن بعض المتظاهرين استهدفوا الوافدين وضايقوا البحرينيين السنة. لكن التقرير ناقض بهدوء عددا من تأكيدات وزارة الداخلية ووزارة العدل وغيرهما. ولم يثبت التقرير الزعم الرسمي القائل بتورط إيران في الاحتجاجات (انظر أدناه)، ولم يجد دليلا على تورط قوات مجلس التعاون الخليجي في انتهاكات حقوق الإنسان. ولم يتقدم التقرير إلى درجة التحقيق في مسؤولية كبار الضباط أو المسؤولين عن الانتهاكات التي فصّلها، بل أوصى بدلا من ذلك بإنشاء هيئة حيادية مستقلة للتحقيق في الوفيات وادعاءات التعذيب كجزء من سلسلة توصيات تتضمن مراجعة الأحكام التي أصدرتها المحاكم العسكرية وإعادة العاملين الذين مارسوا حقهم القانوني في الإضراب.

واستجابة لذلك، تراجعت الحكومة عن بعض انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت في العام الفائت – فعلى سبيل المثال أطلقت ٣٣٤ سجينا سياسيا في ديسمبر ٢٠١١. وبدأت في إنشاء مؤسسات وآليات جديدة من المفترض أن تحسن تدقيق ومساءلة أجهزة الأمن. لكن في سياق سياسي تمسك فيه السلطة التنفيذية بكافة السلطات تقريبا مع ضعف دور المؤسسات نسبيا، فإن تنفيذ تلك الخطوات الكامنة الأهمية سيعتمد على الإرادة السياسية لدعمها. وحتى الآن فالثقة في المساءلة المستقبلية مقوضة بشدة، وذلك لنقص المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة في عام ٢٠١١ ولتقارير موثوقة عن استمرار الانتهاكات. ورغم ثناء لجنة عينتها الحكومة وقاطعتها المعارضة على التقدم الذي أنجزته الحكومة في تنفيذ توصيات تقرير لجنة التقصي، إلا أن السلطات قد شددت من حدة القيود المفروضة على أي مراقب دولي يرغب بالتحقق من تلك المزاعم.[٤٦]

ومنذ إطلاق النار على أول المتظاهرين، وعد مرارا بإجراء تحقيقات رسمية. لكن وبعد أكثر من ١٥ شهرا، قُدم عشرة ضباط شرطة صغار فقط –بعضهم لا يتكلم إلا اللغة الأردية– إلى المحاكمة بتهم تتعلق بالوفيات والتعذيب. ويعكس ذلك الراوية الرسمية الرامية إلى تصوير الانتهاكات المفصلة في تقرير اللجنة على أنها «أخطاء» ضباط مارقين قليلين. وقد قام رئيس الوزراء، والذي لم يقابل لجنة التقصي، في اليوم التالي لنشر التقرير بزيارة بارزة إلى وزير الداخلية وأثنى على قوات الأمن. بيد أن تقرير لجنة التقصي قال بأن السلوك «المثير للرعب» أظهر «نمطا منهجيا» يشير إلى «أن هذا هو أسلوب تدريب هذه القوات الأمنية وأن هذه هي الطريقة التي من المفترض أن يعملوا بها».[٤٧] ولاحظ التقرير كذلك مشابهة ممارسات التعذيب والتوقيف بمعزل عن العامل الخارجي لتلك التي شهدتها البحرين في التسعينات وأن ذلك يشير إلى «وجود مشكلة منهجية لا يمكن معالجتها إلا على مستوى منهجي».[٤٨]

وحتى الآن لم يخضع للمحاسبة أي مسؤول كبير. ولم يستقل أو يفصل أي وزير من منصبه. أما التغيير الأبرز الذي حدث فهو نقل رئيس جهاز الأمن الوطني –والتي انتقدها انتقادا واسعا تقرير لجنة التقصي وفقدت لاحقا صلاحيات الاعتقال– ليصبح أمينا عاما لمجلس الدفاع الأعلى ومستشارا للملك.[٤٩] وفي أبريل ٢٠١٢، وصف تقرير مفصل لمنظمة العفو الدولية «تفشي الإفلات من العقاب» بالبحرين.[٥٠] وأما عجز الملك أو رفضه لاستبدال المسؤولين الذين ترأسوا الحملة –وأثنوا عليها– فيناقض الخطوات التي اتخذها حكام الأردن والكويت وسلطنة عمان. إذ خفف هؤلاء من ضغط المحتجين بفصلهم لوزراء كبار، فأبعدوا بذلك أنفسهم عن السياسات غير الشعبية التي قد يلامون عليها. وقد اقترح رئيس لجنة التقصي شريف بسيوني وجود خيار ينبغي اتخاذه بين وحدة الأسرة الحاكمة ووحدة البلد.[٥١]

وبالرغم من تعهدات الحكومة الشفهية بحرية التعبير، واصلت السلطات اعتقال الناس بسبب الاحتجاج دون ترخيص أو لتعليقات كتبت على تويتر، من شخصيات بارزة مثل نبيل رجب من مركز البحرين لحقوق الإنسان وزينب الخواجة وحتى صبي عمره ١٤ عاما سُجن اثني عشر شهرا لمحاولته العودة إلى موقع دوار اللؤلؤة (والذي هدمته الجرافات وأعلن أنه منطقة أمنية مغلقة).[٥٢] وانتظارا لقرار عملية إعادة المحاكمة التي طال أمدها، فما زال في السجن قادة سياسيون كإبراهيم شريف وعبد الهادي الخواجة، واللذان قالا إنهما تعرضا للتعذيب لانتزاع «اعترافات» منهما.

وفي الوقت نفسه، تستمر التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان. وقد زودت الشرطة برئيس جديد ومستشارين أمريكيين وبريطانيين وبمدونة سلوك وتدريبات جديدة، وركبت دوائر تلفزيونية مغلقة في مراكز الشرطة. لكن مع غياب تغيير أعمق في المواقف أو المساءلة فثمة طرق للالتفاف على تلك القيود. فقد أفاد سكان قرى شيعية بأن الشبان الذين يشتبه بإخلالهم بالأمن أو التظاهر أو رفض العمل كمخبرين قد تعرضوا للضرب أو الجرح بالمشارط أو الحرق بقداحات السجائر أو التهديد بالاعتداء الجنسي. وبعد تركيب الدوائر التلفزيونية المغلقة في مراكز الشرطة العادية، أقامت شرطة مكافحة الشغب مراكز جديدة بدون دوائر تلفزيونية مغلقة بالقرب من قرى شيعية. أما الاستخدام الكثيف وشبه اليومي للغاز المدمع فيعتقد النشاطون والقرويون أنه قد سبب حالات وفاة وإجهاض. وقد توفي عدة متظاهرين شبان في ظروف غامضة في عام ٢٠١٢. وفي تشريح مستقل على جثة يوسف الموالي، أحد أولئك الشبان، أجراه طبيب شرعي يعمل للمجلس الدولي لتأهيل ضحايا التعذيب، وجد أنه مات «بالغرق القسري» ووجدت تغييرات جلدية تتسق مع مزاعم التعذيب الكهربائي في الاعتقال.[٥٣] وخلال سباق سيارات الفورمولا ون بالصخير، استخدمت الشرطة مرة أخرى طلقات الشوزن والذخيرة الحية. وخلال سباق نهاية الأسبوع وجد متوفيا متظاهر واحد هو صلاح حبيب، بعد تعرضه للضرب والحرق الجزئي ووابل من طلقات الشوزن.

هذا وإن ناشطي المعارضة الذين يعممون صور أولئك «الشهداء» وقصصهم يتحدثون بازدياد عن حق «الدفاع عن النفس». ونظرا لغياب المساءلة فإن بعضهم يسعى إلى الانتقام من الشرطة ويهاجمهم بقنابل المولوتوف، وفي أوائل ٢٠١٢ استخدموا قنبلة محلية الصنع بقرية العكر. بل إن الشيخ المعتدل عيسى قاسم قال في يناير ٢٠١٢ بأنه من الشرعي «سحق» من يعتدي على النساء، وفُهم ذلك عموما على أنه يعني الشرطة، بعد مزاعم العنف والاعتداء الجنسي على النساء المتظاهرات.

---

٤٣ تقرير لجنة التقصي، ص٣٨٢.

٤٤ تقرير لجنة التقصي، ص٥٣٢.

٤٥ عزيت ١٩ حالة من وفيات المدنيين إلى أجهزة الأمن، ومنها قتل خمسة بحرينيين بالتعذيب ووافد واحد. أما حالات الوفاة الأخرى –تسعة مدنيين وضابط عسكري واحد– فلم تعزَ.

٤٦ إن زيارات المنظمات غير الحكومية الدولية إلى البحرين محدودة حاليا بمدة أقصاها خمسة أيام. وقد ازدادت القيود على تأشيرات الدخول للصحفيين الأجانب. وفي فبراير وبعد يوم واحد من إخبار مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة بأن مقرر الأمم المتحدة الخاص بالتعذيب سيزور البحرين في مارس، أجلّت السلطات البحرينية زياته حتى يوليو.

٤٧ تقرير لجنة التقصي، ص٣٦٠، وأعيد في ص٥٢٩.

٤٨ تقرير لجنة التقصي، ص٣٨٢.

٤٩ التعيين كمستشار قد يكون تنزيل رتبة بطريقة تحفظ الكرامة – لكن يعتقد في هذه الحالة أن المسؤول ما زال وثيق الصلة بجهاز الأمن الوطني.

٥٠ منظمة العفو الدولية، «إصلاحات معيبة: البحرين تفشل في تحقيق العدالة للمتظاهرين»، ١٧ أبريل ٢٠١٢،
http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE11/014/2012/en/a23b192e-c518-49e1-8a97-c11e4789f06f/mde110142012en.pdf

٥١ أندرو هامند، «البحرين المتوترة تحت الضوء مرة أخرى بشأن الانتفاضات»، رويترز، ٢ فبراير ٢٠١٢، (وصل إليه في مايو ٢٠١٢) http://in.reuters.com/article/2012/02/02/bahrain-bassiouni-return-idINDEE8110BK20120202

٥٢ «متظاهر مراهق مسجون يخسر الاستئناف»، أخبار الخليج اليومية، (وصل إليه في مايو ٢٠١٢) http://www.gulf-daily-news.com/NewsDetails.aspx?storyid=328694

٥٣ ماثيو كاسل، «تشريح يجد التعذيب وراء غرق بحريني»، موقع الجزيرة دوت كوم، ١٨ مايو ٢٠١٢، http://www.aljazeera.com/indepth/features/2012/05/201251515533596843 9.html

وبالمقابل أدان مرارا الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان أعمال العنف من المعارضة ومن الحكومة معا، رغم عدم ذكر التقارير بالبحرين لذلك عادة.[٥٤] ففي نظر مؤيدي الحكومة، فإن عنف المعارضة يشرع استخدام الشرطة للعنف. وهم يعتقدون أن الحكومة بعد تقرير لجنة التقصي قد أقرت بأخطائها وتعاملت معها، وأن المعارضة هي البادئة بأي عنف، أو أن تصرف قوى الأمن مضبوط نسبيا. ولا يثق الكثيرون بوسائل الإعلام الغربية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية غير الحكومية، وتتهمها بانتظام وسائل الإعلام البحرينية بأجندات شنيعة لتقويض البلد.[٥٥]

ومع غياب المصادر أو المؤسسات المستقلة التي يثق بها المعارضون والمؤيدون للحكومة جميعا، فإن الروايات تختلف اختلافا شديدا. فالمعارضة تتهم الشرطة تلقائيا إن وجد في قرية شخص متوفى، بينما يلقي المؤيدون اللوم على أسباب طبيعية أو يخبرون أنفسهم أن المتوفى كان على الأرجح مشاغبا عنيفا. ومصدر القلق الأكبر مع غياب المساءلة أو النظام القضائي المستقل أن الناس سيميلون أكثر لتنفيذ القانون بأيديهم. ومع رؤية استخدام المعارضة لقنابل المولوتوف فإن بعض مؤيدي الحكومة يهددون بأعمال انتقامية.[٥٦] وبينما لا تتوفر الأسلحة فإن البعض ربما يسعى لامتلاكها.

٥٤ في خطاب في مايو ٢٠١٢، قال الأمين العام لحزب الله بأن حزبه لم يدع إلى عنف المعارضة بالبحرين وأنه أيد إصرار قيادة المعارضة على الاحتجاج السلمي (مشيرا بالتحديد إلى الشيخ عيسى قاسم). بتول وهبة، «سيد نصر الله: حان الوقت الذي نأتي فيه ويختفون»، موقع أخبار المنار، ١١ مايو ٢٠١٢، http://www3.almanar.com.lb/english/adetails.php?eid=55499&frid=23&seccatid=14&cid=23&fromval=1

٥٥ انظر مثلا محمد مبارك جمعة، «بعد الفورميلا. إعادة النظر.»، أخبار الخليج، ٢٠ أبريل ٢٠١٢، والمقالة تجادل بأن دولا أجنبية تآمرت لتقويض سباق فورميلا ون ٢٠١٢ بالبحرين كجزء من حملة سياسية واقتصادية وإعلامية ضد البلد.

٥٦ انظر مثلا جستن غنغلر، «عندما تأتي انقسامات العائلة الحاكمة إلى المجتمع: الشرطة المدنية الجديدة للبحرين»، مدونة سياسة بحرينية، أبريل ٢٠١١، http://bahrainipolitics.blogspot.co.uk/2012/04/when-ruling-family-divisions-come-to.html

٣ تفهم المظالم: السياق المحلي للبحرين

لم يتوقع أحد حجم الانتفاضة بالبحرين في عام ٢٠١١، ولكن الصراعات السياسية الكامنة كانت واضحة منذ سنوات عديدة. ويواجه البحرين نزاعٌ محلي طويل الأمد عن تقاسم السلطة والثروة، إذ تتركزان بشدة حاليا في أيدي نواة من أفراد الأسرة الحاكمة وحلفائهم. وليست هذه النواة «نخبة سنية» حصريا؛ فبالرغم من أن أسرة آل خليفة الحاكمة من السنة، يضم حلفاؤها أسرا بارزة من القبائل والتجار تنتمي إلى السنة والشيعة وإلى العرب والفرس. وقبل الطفرة النفطية لعام ١٩٧٣ وثورة إيران الإسلامية في عام ١٩٧٩، في سياق القومية العربية التي اجتاحت المنطقة في الخمسينات والستينات، قاد السنة والشيعة معا حركات المعارضة البحرينية وكانت مدعومة أساسا من قبل السنة في المناطق الحضرية. وللبحرين، كالكويت، تاريخ طويل من التعليم والتنظيم السياسي ونشاط المجتمع المدني، ولها، مثل سلطنة عمان، طبقة عاملة أصلية.

ويعتقد عموما أن غالبية السكان من الشيعة؛ لكن ليس بنسبة ساحقة، إذ اقترحت دراسة مؤخرة أن النسبة ٤٢:٥٨.[٥٧] ومنذ عقود وجدت جماعات تدعو إلى سلطات أكبر للمؤسسات المنتخبة وقيود أشد على الأسرة الحاكمة وفساد أقل. وهناك منذ مدة طويلة ميل لإلقاء اللوم عن الاضطرابات الداخلية على تأثيرات خارجية. وفي الخمسينات والستينات اعتبرت مصر عبد الناصر مصدر «الخطر الخارجي».

وخلافا للمزاعم الرسمية القائلة بأن البلد بدأ تجربته للمؤسسات المنتخبة قبل عشر سنوات فقط، عقدت البحرين انتخاباتها الأولى على المستوى الوطني في عام ١٩٢٦ – لاختيار نصف مقاعد المجالس البلدية. وعندما حصلت البحرين على الاستقلال الكامل بعد الانسحاب البريطاني من الخليج في عام ١٩٧١، كتبت جمعية تأسيسية منتخبة دستورا قدم للبلد مجلسا وطنيا منتخبا بالكامل، وهو الأمر الذي تمجده المعارضة الآن كنوع من العصر الذهبي.[٥٨] لكن الأمير حل المجلس الوطني بعد عامين فقط بعد طرح المجلس أسئلة محرجة عن ميزانية الدولة وملكية الأراضي ووجود القاعدة العسكرية الأمريكية. ومع ارتفاع أسعار النفط في السبعينات، تحسنت كثيرا قدرة الحكومة على تزويد المواطنين بوظائف حكومية وخدمات وأشكال أخرى من الرعاية، مما عزز الدعم السياسي للوضع القائم. بيد أن ناشطي المعارضة ما فتئوا يدعون إلى استعادة المجلس الوطني.

تأثير الثورة الإيرانية

لقد تغيرت السياسة البحرينية تغييرا هائلا بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ والكشف في عام ١٩٨١ عن مؤامرة انقلاب مدعومة من إيران عزيت إلى بحرينيين شيعة مرتبطين بالجبهة الإسلامية لتحرير البحرين. وقد كانت البحرين في السابق جزءا من الإمبراطورية الفارسية، ولم يتخل الشاه رسميا عن ادعاء إيران الإقليمي لها إلا في عام ١٩٧١، بعد أن وجد استفتاء أن معظم البحرينيين الذين استطلعوا يفضلون دولة قومية بدلا من الانضمام إلى إيران.[٥٩] وأيقظت ثورة عام ١٩٧٩ المخاوف عن التوسعية الإيرانية، حيث أعلن المرشد الأعلى آية الله خميني صراحة عن معارضته لملكيات الخليج وعزمه على «تصدير الثورة». وفي عام ١٩٨١ أصبحت تلك المخاوف حقيقة عندما كشفت السلطات عن مؤامرة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين،[٦٠] والتي ألهمها الشيخ هادي المدرسي، وهو رجل دين عراقي من المدرسة الشيرازية الشيعية كان مقره آنذاك بالبحرين.[٦١] فقد شجعت الثورة الإيرانية من ناحية النشاط الشيعي عبر أرجاء الخليج؛ ومن ناحية أخرى، وبعد اعتبار السلطات للحركات الإسلامية قوة مضادة لتيارات المعارضة القومية العربية العلمانية، فإنها مالت لاعتبار سكانها الشيعة «طابورا خامسا» محتملا لإيران.

ونقيضا لنظرائهم في السعودية، لم يواجه البحرينيون الشيعة التمييز تقليديا من حيث حرية العبادة، رغم الضرر الذي لحق بذاك الإرث في عام ٢٠١١ عندما دمرت السلطات أكثر من ثلاثين مسجدا شيعيا. فبدلا من ذلك، يبدو أن التمييز حيثما وجد كان ذا دوافع سياسية استندت إلى خوف من علاقة الشيعة العابرة للحدود التي قد تجعلهم غير موالين للدولة الوطنية. ونجم عن ذلك حلقة مفرغة، ففضلا عن مخاوف المعارضة العامة بشأن المساءلة السياسية والاقتصادية، يواجه البحرينيون الشيعة قضايا محددة من التمييز الطائفي، إذ أنهم يستثنون غالبا من الوظائف في الأجهزة الأمنية ويمنحون وزنا أقل في الانتخابات. ويعتقد على نطاق واسع كذلك أن سياسة التجنيس تفضل المسلمين السنة. وبالنظر لكافة هذه القضايا، ليس من المفاجئ أن الناشطين من شيعة البلد قد برزوا بالتحديد في احتجاجات المعارضة.

ومع ذلك، فقد دعا المتظاهرون دوما إلى ما يعتبرونه تمثيلا أعدل واحتواء اقتصاديا في بحرين ديمقراطية بدلا من دولة دينية أو الاتحاد مع إيران. فثمة هوية وطنية قوية بين البحرينيين الشيعة، وليس معظمهم من الفرس بل من العرب. وغالبا ما تركز سرديات المعارضة على كون «البحارنة» –وهي مجموعة عرقية من العرب الشيعة– من السكان «الأصليين» الذين سبقوا وصول آل خليفة من شبه الجزيرة العربية في عام ١٧٨٣.[٦٢] وعندما يسميهم ناقدون «إيرانيين» أو «صفويين» فإنهم يشعرون بالإهانة. وعندما زعم النائب الإيراني داريوش قنبري في عام ٢٠٠٩ أن شيعة البحرين يفضلون أن تحكمهم إيران، كتب إليه رسالة مفتوحة محمد المزعل النائب من جمعية الوفاق وطلب منه الكف عن تلك التصريحات وأن يقوم بدلا من ذلك بقراءة بعض كتب التاريخ.

---

٥٧ جستن غنغلر، «الصراع العرقي والتعبئة السياسية بالبحرين والخليج العربي»، أطروحة دكتوراة، جامعة ميشيغان، ٢٠١١، http://deepblue.lib.umich.edu/handle/2027.42/89701

٥٨ وصف ذلك جيدا جيانلوكا بارولين، «إعادة حياكة أسطورة تجربة البحرين النيابية»، في كتاب من تحرير ماري أن تترولت وغوين أكروهليك وأندريي كابيسزفسكي، التغيير السياسي في دول الخليج العربي: استعصاء في الانتقال (طبع لين رينر، بولدر كولورادو، ٢٠١١).

٥٩ اعتمد ذلك على مسح ومقابلات لمسؤول من الأمم المتحدة، رغم اعتقاد العديد من البحرينيين أنه استند إلى استفتاء وطني.

٦٠ من أجل وصف حديث لمؤرخ بحريني بالاعتماد على السجلات، انظر حسن الحسن، «دور إيران في انقلاب ١٩٨١ الفاشل: الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين في البحرين»، مجلة الشرق الأوسط، مجلد ٦٥، عدد ٤ (خريف ٢٠١١)، ص٦٠٣-٦١٧.

٦١ لقد تطورت الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين إلى حزب سياسي معترف به قانونيا هو جمعية العمل الإسلامي. وكان أمينها العام محمد علي محفوظ من ضمن القادة السياسيين الذين سجنوا منذ انتفاضة ٢٠١١. وقد بث الشيخ هادي المدرسي –والذي ما زال يعتبر ذا تأثير هام على الجماعة– خطبة من العراق في فبراير ٢٠١١ دعى فيها إلى رفض المحتجين البحرينيين للحوار والدفع نحو الإطاحة بالأسرة الحاكمة.

٦٢ في أحد الأمثلة الكثيرة التي توضح الطبيعة الحساسة المختلف عليها لتاريخ البحرين، استاء البعض من خطاب ألقاه الملك في أوائل عام ٢٠١١ وقال فيه إن شيعة البحرين أتوا مع آل خليفة من الزبارة، موطنهم السابق في قطر حاليا. ورغم الافتراض بأن الخطاب قصد توكيد حقيقة أن الشيعة ليسوا بوافدين جدد بالبحرين، إلا أنه قلل من طول تاريخ الشيعة في الجزر.

لقد مرت الحركات الشيعية في منطقة الخليج بتطور كبير على مدى العقود الثلاثة السابقة. وأصبحت تركز أكثر على العمل ضمن أطر الدول الوطنية القائمة بدلا من أي مشروع عابر للحدود الوطنية. وقد أسهمت عوامل عدة في هذا التوجه:

- فشل محاولات إيران لتصدير الثورة، وتكاليف القمع الداخلي الباهظة للارتباط بإيران.
- ظهور بعض الفضاء السياسي المحدود لمشاركة الحركات الشيعية في المؤسسات السياسية في بلدانها، مثل مجلس الأمة بالكويت والمجلس الضعيف بالبحرين، والمجالس البلدية نصف المنتخبة الأضعف بالسعودية.
- ازدياد وضوح نقاط الضعف في النموذج الإيراني، والتي نفّرت عددا من رجال الدين المؤثرين داخل إيران وخارجها، وقد اتضحت خصوصا خلال الاحتجاجات الإيرانية عام ٢٠٠٩.
- عودة ظهور النجف، المركز الديني بالعراق، كمركز ديني منافس لقم بإيران.
- موقف المرجعية النجفية الرائدة (رجال دين كبار يعتبرهم المسلمون الشيعة مراجع دينية) المناهض لولاية الفقيه، النموذج الإيراني.

وبالرغم من جهود الحركات السياسية المحلية، فقد أوقد مخاوف التدخل الأجنبي كلام المسؤولين والنواب الإيرانيين، إذ يتحسرون من حين لآخر على فقدانهم «المحافظة الرابعة عشرة». وقد زاد الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠ من مخاوف البحرين من خطر تنفيذ الدول الجارة الكبيرة لمطالبها الإقليمية التاريخية.

أما جمعية الوفاق التي حصلت على ١٨ من أصل ٤٠ مقعدا في انتخابات عام ٢٠١٠ البرلمانية، فقد دعت باستمرار إلى إقامة ملكية دستورية بالبحرين، وتقول بأنها ملتزمة بـ «دولة مدنية»، بدلا من دولة إسلامية.[٦٣] ويفترض العديد من البحرينيين السنة أن ذلك ببساطة مجرد غطاء لأجندة خفية هي ولاية الفقيه، وتردد هذا الرأي باستمرار وسائل الإعلام المؤيدة للحكومة. لكن ولاية الفقيه –وهي عقيدة من اختراع آية الله خميني– رأي لأقلية فقط من الإسلام الشيعي؛ ورغم طلب بعض البحرينين الشيعة المتدينين للإرشاد الديني من إيران، إلا أن معظمهم يتطلعون إلى رجال دين عراقيين، لا سيما آية الله العظمى علي السيستاني، وهو ليس من أنصار ولاية الفقيه. ويعود مؤيدو جمعية الوفاق إلى طيف متنوع من مدارس الفكر الشيعي المختلفة. ويتبع قائد الجمعية الشيخ علي سلمان آية الله العظمى أبا القاسم الخوئي، سلف علي السيستاني. (اغتيل ابن الخوئي في عام ٢٠٠٣، وقد ألقي اللوم على نطاق واسع على أنصار رجل الدين العراقي المؤيد لإيران مقتدى الصدر، وتبين حادثة القتل هذه سخافة اعتبار الإسلام الشيعي وحدة متجانسة أو مؤيدا تلقائيا لإيران.) لكن رجل الدين الشيعي الأقوى نفوذا بالبحرين نفسها هو الشيخ عيسى قاسم، ويعتبر متعاطفا مع ولاية الفقيه رغم أنه لم يدع إلى تطبيقها بالبحرين، ومرتبته العلمية أعلى من الشيخ علي سلمان.[٦٤] إن تحالف جمعية الوفاق مع الشيخ عيسى قاسم سيف ذو حدين، إذ يساعد الحركة على كسب شعبية بين الشيعة المتدينين لكنه يضعف مصداقيتها في أعين العديد من العلمانيين والسنة.[٦٥] أما حركات المعارضة الأكثر ثورية، كالتحالف من أجل الجمهورية وحركة ١٤ فبراير، فقد كانت أكثر صراحة في انتقادها للشيخ عيسى قاسم، حيث تعتبره مفرط الاعتدال سياسيا.[٦٦]

ومن عوامل التغيير الهائل الأخرى للعلاقات بين السنة والشيعة بالبحرين احتلال العراق عام ٢٠٠٣. فقد سمح إنهاء حكم صدام حسين للبحرينيين الشيعة بإحياء التواصل مع أبناء دينهم بالعراق، فهم أقرب إليهم سياسيا وعرقيا من الإيرانيين الشيعة؛ وكثيرا ما يحج البحرينيون الشيعة إلى جنوب العراق، وقد طور بعضهم روابط تجارية معهم كذلك. وفي الوقت نفسه، أوقد مخاوف الحكومة التقليدية من التوسعية الإيرانية ازدياداً النفوذ الإيراني بالعراق ولبنان، بينما أيقظ العنف الطائفي بالعراق المخاوف من صراعات طائفية محتملة بالبحرين.[٦٧] ويساعد ذلك في فهم المخاوف العميقة لدى العديد من البحرينيين السنة عندما رأوا وجوها شيعية في الغالب تقود انتفاضة عام ٢٠١١، رغم أنه ليس للبحرين تاريخ العراق الوحشي العنيف، فقد تورط في ثلاثة حروب خارجية في العقود الثلاثة السابقة.

انتفاضة التسعينات و«عهد الإصلاح» في العقد اللاحق

لقد بدأت آخر انتفاضة كبرى بالبحرين في عام ١٩٩٤ بعد فشل محاولات التفاوض على استعادة البرلمان من خلال سلسلة التماسات قدمت للحاكم.[٦٨] وكانت مطالب الانتفاضة الرئيسية عودة البرلمان وإنهاء حالة الطوارئ واتخاذ تدابير لتوليد فرص عمل. وكانت الانتفاضة في معظمها من الشيعة، لكن نجح قادة الانتفاضة إلى درجة ما، ومنهم رجل الدين الشيعي البارز آنذاك الشيخ عبد الأمير الجمري (توفي لاحقا)، في بناء تحالفات مع السنة.[٦٩] وقد قتل على الأقل أربعون شخصا خلال الانتفاضة، معظمهم في الاعتقال، رغم أن عنف المتظاهرين –والذي تضمن هجمات الحرق العمد وعبوات ناسفة بدائية– تسبب في ضحايا كذلك. وليس هناك نظير لتقرير لجنة التقصي من أجل بناء أساس لتوافق وطني عن انتفاضة التسعينات؛ بل صدر في عام ٢٠٠٢ مرسوم عفو عام في محاولة لطي الصفحة.[٧٠] لكن حالات الوفاة والاعتقال الجماعي والتعذيب المزعوم في التسعينات تقترح أن الانتهاكات المفصلة في تقرير لجنة التقصي لا يمكن وصفها في السياق كحوادث معزولة، رغم أن عام ٢٠١١ كان أكثر فتكا من أي عام في التسعينات.[٧١]

وبعدما تولى الملك حمد بن عيسى آل خليفة العرش في عام ١٩٩٩، كانت هنالك آمال بتغيير مفاجئ في السياسة البحرينية، فقد سمح باستفتاء على ميثاق العمل

---

٦٣ انظر مثلا جمعية الوفاق، «البرنامج العام لكتلة الوفاق النيابية»، ٢٠٠٦، ص١٤-٩.

٦٤ انظر مثلا لورنس لوير، السياسة الشيعية العابرة للحدود الوطنية: الشبكات الدينية والسياسية في الخليج (طبع هرست/ مطبعة جامعة كولومبيا، ٢٠٠٨)، ص٢٠٦-٢٠٧.

٦٥ يوصف الشيخ عيسى قاسم أحيانا بأنه المرشد الروحي لجمعية الوفاق. والجمعية بحاجة إلى أخذ آرائه بالحسبان، لكن ثمة اختلافات أحيانا؛ فمن اللافت أن الشيخ عيسى قاسم عارض سابقا التعاون مع الجماعات العلمانية، في حين تعاون تعاونا وثيقا الشيخ علي سلمان مع جمعية العمل الوطني الديمقراطي خلال احتجاجات ٢٠١١.

٦٦ على سبيل المثال، كتب مركز ١٤ فبراير السياسي أن سقف مطالب الشيخ عيسى قاسم الإصلاح وليس إسقاط الحكومة، وأن «الدستور خير ضمان للحفاظ على سلالة آل خليفة في السلطة» وأنه «يعوق بشدة الجزء الآخر من المعارضة الساعي إلى الإطاحة بالنظام الملكي كليا»: مركز ١٤ فبراير السياسي، «بديهيات مضادة للثورة (تصورات خاطئة): هل سيخدعوننا؟»، ملتقى البحرين BahrainOnline.org، ١٣ مايو ٢٠١٢.

٦٧ غالبا ما تمر تقارير العنف الطائفي بالعراق من خلال عدسة طائفية. فالاحتمال أكبر أن يركز البحرينيون السنة على عنف الجماعات الشيعية ضد السنة على سبيل المثال، في حين أن الاحتمال أكبر لتركيز البحرينيين الشيعة على قضايا يقلل من شأنها نظراؤهم السنة.

٦٨ كانت انتفاضة التسعينات مخفية إلى درجة كبيرة عن العالم مع قيود كبيرة على وجود الصحفيين الأجانب، بل ووجدت بالبحرين عائلات ومناطق بأسرها لم تعلم شيئا يذكر عن الانتفاضة. وبالمقابل فإن انتشار وسائل الإعلام الاجتماعية اليوم يعني أن روايات الاحتجاجات والمواجهات العنيفة تنتشر انتشارا واسعا في أرجاء البحرين وعالميا؛ وتبقى موثوقية المعلومات مشكلة، وكثيرا ما يشتد الخلاف حول الحقائق على أرض الواقع، لكن من الصعب جدا أن لا يعرف البحرينيون عن الاضطرابات ببلدهم اليوم. انظر جون بيترسن، «البحرين: انتفاضة ١٩٩٤-١٩٩٩.» ملحوظة خلفية عن شبه الجزيرة العربية، رقم APBN-002، يناير ٢٠٠٤؛ فرد لوسن، «ذخائر الخلاف في البحرين المعاصرة»، في كتاب من تحرير كونتان فيكتوروفيتش، نشاط إسلامي: نهج نظرية حركة اجتماعية (مطبعة جامعة إنديانا، ٢٠٠٤)؛ منيرة فخرو، «الانتفاضة بالبحرين: تقييم»، في كتاب من تحرير غاري سيك ولورنس بوتر، الخليج الفارسي عند الألفية: مقالات في السياسة والاقتصاد والأمن والدين (مطبعة سنت مارتن، نيويورك، ١٩٩٧).

٦٩ مع عبد الرحمن النعيمي على سبيل المثال. بيد أن الانتفاضة –وهكذا يسميها ناشطو المعارضة– لم تكن مركزية ولا مسيطرا عليها من قبل تلك الشخصيات السياسية الشعبية.

٧٠ جادل ناشطو المعارضة البحرينية آنذاك بأنه إن لم تجر مساءلة فإن الانتهاكات قد تتكرر.

٧١ هيومان رايتس ووتش، الإساءة المتكررة والإنكار المتكرر: الحقوق المدنية والأزمة السياسية بالبحرين، واشنطن العاصمة، يونيو ١٩٩٧.

الوطني، وهو وثيقة دعت لاستعادة البرلمان وقالت بأن الدستور سيعدل لإنشاء برلمان من مجلسين مع منح السلطة التشريعية للمجلس المنتخب وجعل المجلس الأعلى تشاوريا فقط. وقد وافقت على الوثيقة أغلبية ساحقة بنسبة ٩٨٪ في استفتاء بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٠١. وكذلك أنهى الشيخ حمد بن عيسى حالة الطوارئ وألغى قانون أمن الدولة (الذي منح قوات الأمن صلاحيات واسعة) ودعى إلى عودة المنفيين السياسيين. ويذكر الناشطون البحرينيون أنه عندما زار قرية سترة الشيعية في تلك المدة حملت حشود مبتهجة سيارته على أكتافها عبر الشوارع.

بيد أن الميثاق لم ينفذ بالكامل أبدا. وبدلا من ذلك وضعت السلطات دستورا جديدا بالمرة خفف من سلطة النواب المنتخبين ومنح الصلاحيات نفسها إلى النواب المعينيين ملكيا. وكذلك أعيد تقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة أضعفت أصوات الشيعة.[٧٢] وتعتبر تلك خيانة وتحتل حيزا واسعا في وعي المعارضة. وقد قاطعت المعارضة مبدئيا البرلمان احتجاجا على صلاحياته المحدودة، لكن قررت جمعية الوفاق وعدد من الجماعات الأخرى في عام ٢٠٠٦ المشاركة في الانتخابات والاستفادة من الحيز السياسي المحدود المتاح. وأسفر ذلك عن انقسام المعارضة. إذ شكل الناشطون الذين فضلوا الاستمرار في المقاطعة حركة حق ولاحقا التحالف من أجل الجمهورية. وانتهى ذلك الانقسام في عام ٢٠١١ فقط، إذ دفعت حملة الحكومة على المحتجين نواب جمعية الوفاق الثمانية عشر إلى الاستقالة من البرلمان.

وثمة توافق عام على أن إصلاحات عام ٢٠٠٢ شكلت تحسنا ملحوظا بالنسبة للتسعينات. وقد تعاطف العديد من البحرينيين من مختلف الأطياف السياسية مع فكرة الإصلاح السياسي من خلال نهج تطوير تدريجي. لكن بحلول عام ٢٠٠٦ كانت مؤشرات التقدم قليلة مع غياب الضغط المتضافر من المعارضة الرئيسية أو المجتمع الدولي. أما المسؤولون فتحدثوا في اجتماعات وعروض بإبهام عن إصلاحات المستقبل، لكنهم شددوا على تهنئة أنفسهم بمنجزات عام ٢٠٠٢ أكثر من تحديد أي جدول زمني للتحول الديمقراطي. وبينما بدى أن السلطة داخل الأسرة الحاكمة تميل تدريجيا من رئيس الوزراء المحافظ نحو ولي العهد الإصلاحي، فقد ركز الأخير أكثر على الإصلاح الاقتصادي. وفي تلك الأثناء انقسمت المعارضة، وكان الانطباع بأن المشاركة في البرلمان أثبتت عدم جدواها، مما شجع فصائل المعارضة الأكثر رفضا على تنظيم احتجاجات منتظمة. وبدورها جعلت الاحتجاجات أفراد الأسرة الحاكمة الأكثر تركيزا على الأمن يجادلون بأن الحكومة شديدة التساهل. وبحلول عام ٢٠١٠ كانت ثمة علامات جلية على التراجع عن الإصلاح بالإضافة إلى مؤشرات عن عودة السلطة داخل الأسرة الحاكمة إلى شخصيات أكثر محافظة وتوجها أمنيا.[٧٣]

تقرير البندر (بندرغيت)

وقد ألهب التوترات كذلك منشور في عام ٢٠٠٦ يكشف بجلاء الطائفية وتزوير الانتخابات داخل الحكومة. وجذب ذلك اهتماما أكبر مما تجلبه انتقادات المعارضة لأن كاتبه مستشار سابق للحكومة، وهو الدكتور صلاح البندر البريطاني الجنسية. فقد كان المؤلف يعمل آنذاك لرئيس الجهاز المركزي للإحصاء الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة، والذي يشغل الآن منصب وزير المتابعة في الديوان الملكي ويرى أنه قوة رئيسية وراء العرش.

لقد ادعى صلاح البندر وجود شبكة داخل الحكومة –تنسق من الجهاز المركزي للمعلومات– تعمل على تأجيج التوترات الطائفية من خلال وسائل الإعلام وسلسلة من منظمات غير حكومية وهمية، وتساعد كذلك على تزوير الانتخابات النيابية لصالح المرشحين السنة المؤيدين للحكومة. وقد وثق مزاعمه توثيقا موسعا بما قال إنه وثائق حكومية مسربة. وبدلا من نفي تلك المزاعم، فقد رحلته الحكومة بسرعة واتهمته غيابيا بامتلاك وثائق حكومية مسروقة، مما عزز الانطباعات بمصداقية الوثائق. وقد أصدرت السلطات أمر إسكات منع وسائل الإعلام من نقل تقارير عن القضية ما دامت أمام القضاء. ويبدو أن القضية ستظل أمام القضاء إلى الأبد، مع عدم وجود مساع لتسليم صلاح البندر أو محاكمته غيابيا.

فأحد مزاعم تقرير البندر أن الحكومة كانت تستحصل مواطنين جددا من دول سنية في مسعى لتغيير التوازن الطائفي. وقد اكتسب زعمه مزيدا من المصداقية –رغم أنه لم يثبت إثباتا حاسما– مع نشر بيانات سكانية جديدة في عام ٢٠٠٨ أظهرت تجنيس أكثر من سبعين ألف مواطن بحريني جديد بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٧. وأظهرت تلك البيانات كذلك أن مجموع السكان متضمنا للوافدين أكثر بنسبة ٤٢٪ مما ذكر سابقا، مما دفع نواب جمعية الوفاق إلى الخروج من البرلمان احتجاجا على نقص الشفافية.[٧٤]

ولم تنشر تفاصيل عن المعايير المتبعة للتجنيس (إذ للملك السلطة الشرعية لتجاوز المتطلبات الاعتيادية من الإقامة واللغة عند منح الجنسية)، لكن العديد من البحرينيين قد لاحظ تدفق مواطنين جدد من باكستان واليمن وبلوشستان وغيرها. بل إن بعض البحرينيين السنة يعربون عن أملهم في أن ذلك عزز أعدادهم نسبيا مقابل السكان الشيعة، رغم حدوث استياء بينهم كذلك من الهجرة واسعة النطاق.[٧٥]

القضايا الاجتماعية والاقتصادية

إن محدودية موارد البحرين الوطنية، وخصوصا في الطاقة والأراضي، قد جعل الجدل كبيرا بشأن النمو السكاني. فقد أسهم النمو السكاني المرتفع في مشاكل من قبيل اكتظاظ المستشفيات ونقص الإسكان المعقول السعر وحتى العجز عن توفير قدر كاف من الخدمات البلدية كجمع القمامة. فالفقر والتفاوت الاقتصادي أكثر وضوحا بالبحرين من معظم دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. ومع ذلك فإن انتفاضة عام ٢٠١١ أبانت عن مطالب سياسية جلية، فلا يمكن وصفها ببساطة بأنها ذات دوافع اقتصادية. وكما هو الحال في أماكن أخرى من العالم العربي، فقد أعرب المحتجون عن مزيج من المظالم السياسية والاقتصادية اعتبروها جزءا من المشاكل المعقدة من الظلم والاستبعاد.

وتشمل تلك المظالم انطباعات التمييز السياسي والطائفي والقبلي في سوق العمل، فضلا عن الفساد بين كبار أعضاء الحكومة وداخل شركات الدولة. وقد أبرزت الحالة الأخيرة تحقيقات دولية متنوعة في مزاعم الرشوة لدى شركة ألمنيوم البحرين المملوكة للدولة. فعلى سبيل المثال، اتهم مكتب الاحتيال الخطير للمملكة المتحدة في نوفمبر ٢٠١١ رجل أعمال كنديا مقره المملكة المتحدة بادعاء دفع رشاوى بستة ملايين دولار إلى عضو رفيع من الأسرة الحاكمة يعمل حاليا كمستشار لرئيس وزراء البحرين.

كما دارت خلافات حول استخدام الأراضي العامة، حيث يدعي ناشطو المعارضة أن أفرادا من الأسرة الحاكمة استولوا على أراض مستصلحة حديثا وأراض عامة سابقا لتطوير مشاريع عقارية مربحة. وقد تكون تلك الامتيازات قانونية تماما؛ ففي مارس ٢٠١١ بعد نشر ناشطي المعارضة وثائق يبدو أنها تظهر شراء رئيس الوزراء أرض

---

٧٢ جربت حكومة الكويت خطوة مماثلة في عام ١٩٩٠، فاستبدلت بمجلس الأمة المنتخب المحلول آنذاك هيئة ذات صلاحيات أقل ثلث المقاعد فيها معينة. فقاطع قادة المعارضة الانتخابات معتبرين إياها غير دستورية. وانعقد هذا المجلس الوطني لمدة قصيرة قطعها احتلال العراق للكويت في العام نفسه. وبعد صدمة الحرب، استعيد مجلس الأمة المنتخب بالكامل في عام ١٩٩٢.

٧٣ هكذا كان الحال خاصة منذ أغسطس ٢٠١٠، إذ اعتقل عدد من قادة المعارضة لتورطهم المزعوم في مؤامرة إرهابية. وتأجلت محاكمتهم مرارا وسط ادعاءات بالتعذيب، إلى أن حرروا جميعا في بادرة لبناء الثقة في فبراير ٢٠١١. وبعد أسابيع قليلة وعقب دخول قوات مجلس التعاون إلى البحرين، أعيد اعتقال عدد منهم بتهمة التخطيط لانقلاب. وكان سكان القرى منذ سبتمبر ٢٠١٠ يفيدون بحدوث ضرب عشوائي واختطافات مؤقتة للشبان الذكور الشيعة من قبل قوى الأمن (مقابلات للمؤلفة بالبحرين، سبتمبر ٢٠١٠).

٧٤ أقوم بتحليل ذلك بتفصيل أكبر في «البحرين» في كتاب من تحرير كريستوفر دفيدسن، السلطة والسياسة في الخليج الفارسي، (طبع هرست، لندن، ٢٠١١). انظر كذلك تقارير الدول لوحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة للإيكونومست عام ٢٠٠٨.

٧٥ ظهرت بعض المزاعم في عام ٢٠١١ بأن البحرين ذات أغلبية سنية. انظر عمر الشهابي، «الديموغرافيا واضطرابات البحرين»، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ١٦ مارس ٢٠١١.

مشروع الميناء المالي البحريني الرفيع المستوى بدينار بحريني واحد، رد مكتب رئيس الوزراء دون إنكار قائلا إن الصفقة قد اتبعت كافة الإجراءات القانونية ذات الصلة.[٧٦] وعارض ناشطو المعارضة ذلك بنقص أراضي الإسكان معقول السعر، مما يعني أن خمسين ألف بحريني –ما يقرب من عُشر السكان– على قوائم انتظار السكن الاجتماعي.

وهناك البطالة، وهي مظلمة أخرى معقدة بالتحديد. إذ توجد فرص عمل أكثر بكثير من عدد المواطنين البحرينيين، لكن يشغل معظم فرص العمل في القطاع الخاص عمال آسيويون منخفضو الأجور يقدمون البحرين في حالة من العزوبية القسرية ويعيشون في معسكرات عمل ويقبلون بأجور لا تكفي لدعم بحريني عليه إطعام أسرته ودفع إيجار في القطاع الخاص. وقد أيد ولي العهد إصلاحات لسوق العمل صممت لتقليص فرق الأجور بين الوافدين والبحرينيين العاملين في القطاع الخاص، لكن أبطأ تلك الإصلاحات مقاومة نخب الأعمال التقليدية المرتبطة برئيس الوزراء، ومن ثم جمدت منذ بدء الانتفاضة.

وهناك منذ مدة طويلة توترات عرقية ذات جذور اقتصادية بين البحرينيين الأفقر والعاملين الوافدين.[٧٧] وقد تفاقمت بتوظيف الآسيويين الواسع النطاق في قوات الأمن، والتي يستثنى منها كافة المواطنين الشيعة تقريبا. وقد هاجم الغوغاء عددا من الوافدين الآسيويين في ذروة احتجاجات مارس ٢٠١١، عندما تسبب سحب الحكومة للشرطة من الشوارع بجو من الفوضى استخدم لاحقا لتبرير النشر الثقيل الوطأة لقوات الأمن.

ويشير جميع ذلك إلى أن المظالم الاجتماعية والاقتصادية بحاجة إلى المعالجة كجزء من أي حل لمشاكل البحرين. فالبطالة، بما فيها بطالة الخريجين، وتصورات التمييز السياسي الدافع في سوق العمل، فضلا عن نقص الإسكان المعقول السعر وانطباعات الفساد (وخاصة في استخدام الأراضي العامة) – جميعها بحاجة إلى المناقشة والمعالجة. وفي الوقت نفسه، فإن جماعات المعارضة بحاجة إلى إدراك حدود موارد البحرين الاقتصادية وأن تكون صادقة مع مؤيديها عن التوقعات المستقبلية المتعلقة بالتوظيف في القطاع العام وتوفير الإسكان والإعانات. فالبحرين، وخلافا لبعض جاراتها، لا تستطيع ببساطة دفع فوائد دولة ريعية واسعة لجميع شعبها.

٧٦ سيميون كر وروبن ويغلزورث، «المحتجون يقرّبون البحرين من حساب»، فايننشال تايمز، ٧ مارس ٢٠١١.

٧٧ يوجد تحليل مفصل في كتاب أندرو غاردنر، مدينة الغرباء: الهجرة الخليجية في شبه القارة الهندية (طبع آي إل إس/مطبعة جامعة كورنل، ٢٠١٠). انظر كذلك لورنس لوير، «الأثر السياسي لهجرة العمالة بالبحرين»، مجلة سيتي أند سوسيتي، مجلد ٢٠، عدد ١ (يونيو ٢٠٠٨)، ص٣٢-٥٣.

٤ الصحوة العربية مقابل الحرب الباردة الإيرانية السعودية: السياق الإقليمي

كأصغر دولة عربية ولتمتعها بإرث من الانفتاح على التجارة والهجرة، فقد كانت البحرين دوما متأثرة بالتيارات السياسية الإقليمية. فمثلا يشيد ناشطو المجتمع المدني بأن جميع الأيديولوجيات العربية تقريبا وجدت أنصارا لها بالبحرين في مرحلة ما. والآن يجد البلد نفسه عند تقاطع نزاعين على السلطة الإقليمية: الحرب الباردة الإيرانية السعودية التي اشتدت منذ انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيسا لإيران في عام ٢٠٠٥، واتجاه أحدث هو الصحوة العربية. ورغم تصوير المحتجين البحرينيين لأنفسهم على أنهم يطلبون قدرا أكبر من التمثيل والاحتواء والعدالة الاجتماعية مثلما حدث في دول الربيع العربي الأخرى، إلا أن الرواية الحكومية السائدة تقترح أن ذلك غطاء لأجندة خفية تسعى إلى إقامة دولة دينية على النمط الإيراني.

وقد أصبحت البحرين بازدياد محورا لمساعي إيرانية وسعودية على حد سواء لبسط النفوذ على الخليج. ومثل وسائل الإعلام الإيرانية يحب المسؤولون ورجال الدين الإيرانيون التشديد على دعمهم للمحتجين لأنها قضية شيعية لدى الجمهور الإيراني وبسبب اختلافهم السياسي مع ملكيات الخليج العربية المؤيدة للغرب.[٧٨] بينما يدافع المسؤولون السعوديون ووسائل الإعلام السعودية عن البحرين باعتبارها حصنا أمام ما يعتبر توسعية إيرانية (والتي فاقمها النزاع الإقليمي المستمر بين إيران والإمارات بشأن ثلاث جزر خليجية).

إن مطالبة إيران الإقليمية بالبحرين قبل عام ١٩٧١ قد ألغيت بعد حكم الأمم المتحدة بأن البحرينيين يفضلون الانتماء إلى دولة مستقلة استنادا إلى مسح مفصل أجراه مسؤول أممي آنذاك.[٧٩] بيد أن إيران ردت على تزايد التدخل السعودي بالبحرين بإبراز مطالبها السابقة. فبعد توقعات بأن البحرين والسعودية ستعلنان عن «اتحاد»، قامت صحيفة كيهان الإيرانية المقربة من مرشد البلد الأعلى بالدعوة إلى أن تضم إيران البحرين إليها وزعمت أن غالبية الشعب البحريني ترغب بذلك.[٨٠] وكان رد وسائل الإعلام الخليجية غاضبا كما هو متوقع. فهناك خطر كبير باستمرار قعقعة السلاح تلك في سياق التنافس الأقليمي الأكبر بين السعودية وإيران، والذي يشمل سوريا.

دور إيران

لقد اقترح مسؤولون بحرينيون ودبلوماسيون من دول الخليج الأخرى أن العقل المدبر لاحتجاجات البحرين هو إيران، الأمر الذي ترفضه إيران.[٨١] وقد سعت معظم الحكومات العربية التي واجهت احتجاجات إلى لوم نوع ما من التدخل الأجنبي، لكن تبين أن هذا الاتهام بالبحرين مسبب للانقسام إلى درجة خاصة ضمن المجتمع المحلي والعالمي معا، حيث اتخذت كل من دول مجلس التعاون الخليجي وحلفائها الغربيين مواقف مختلفة جدا من هذه القضية. لكن لا يتقاسم كافة المسؤولين البحرينيين أو أفراد الأسرة الحاكمة الرأي القائل بأن إيران حرضت الاحتجاجات، ويقر بعضهم سرا بوجود قضايا محلية عن الحقوق المدنية والاستبعاد الاجتماعي ينبغي حلها.

ومن اللافت أنه بعد أكثر من عام على بدء الاحتجاجات فإن المسؤولين لم يقدموا أدلة (مثل اتصالات أو علاقات مالية أو نتائج استخباراتية أخرى) تدل على أن إيران كانت مصدر أي شيء باستثناء الدعم المعنوي للمعارضة البحرينية. وقد كلف الملك لجنة التقصي النظر في أي دور لفاعلين أجانب في أحداث عام ٢٠١١، لكن لم يُبين لها أي دليل عن التدخل الإيراني المزعوم. ويلاحظ تقرير لجنة التقصي أن المسؤولين قالوا إن تلك الأدلة لم يمكن عرضها على اللجنة لأسباب أمنية غير محددة. لكن اقترحت مصادر دبلوماسية غربية أن تلك الأدلة –إن وجدت– لم تتقاسم حتى مع الأجهزة الاستخباراتية للدول الحليفة والتي تتعاون معها السلطات عادة تعاونا وثيقا. ومن ناحية أخرى، يميل المسؤولون البحرينيون إلى الإشارة إلى تغطية الإعلام الإيراني للاحتجاجات كدليل على «تدخل». بل وجه بعضهم التهم نفسها إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية على أساس أن بعض المنظمات الإعلامية الغربية والمنظمات غير الحكومية قد انتقدت حكومة البحرين.

من المحتمل أن يتبين أن بعض المحتجين كانوا مرتبطين بإيران. لكن إن كان هناك تدخل إيراني فيستبعد أنه كان قوة دافعة لتلك الاحتجاجات واسعة النطاق،[٨٢] حيث توجد هنالك مظالم محلية وافرة لتعليل الاحتجاجات. فأعداد المتظاهرين لم تبدأ بالتضخم إلا بعد إطلاق قوات الأمن النار على الناس. وكذلك ينتقد العديد من المحتجين إيران، ولا يؤمنون بولاية الفقيه بل يتطلعون إلى ديمقراطية تقوم أكثر على توفير الحقوق.

ومن المرجح أن ما يخدم مصالح إيران أكثر أن لا تفعل بالبحرين شيئا قد يدينها مباشرة، فقد يكلفها ذلك من حيث الانتقام. وفي الواقع أوقفت السلطات الإيرانية بعض الطلاب الإيرانيين الذين حاولوا تنظيم «قافلة مساعدات» في مايو ٢٠١١ على نمط قافلة مساعدات غزة.[٨٣] وبدلا من ذلك فإن إيران تستطيع الاستفادة ببساطة من خلال التشديد – بطريقة منحازة وغالبا مبالغة– على الانتهاكات بالبحرين كدليل على فشل ملكيات الخليج التي تحرص إيران كثيرا على تشويه سمعتها. وقد كان ذلك نقطة خلافية بين دول مجلس التعاون الخليجي والغرب. إذ يميل مسؤلو الأمن الخليجيون إلى القول بأنه لا حاجة إلى دليل وأن التدخل الإيراني «واضح». بينما يستمر المسؤولون الغربيون بطلب أدلة؛ ويعبر بعضهم عن القلق من أن البحرين ربما تشيد برصيد إيراني ضخم من القدرات لا تملكه إيران.

هناك تاريخ من الدعم الإيراني لأقسام من المعارضة البحرينية في الثمانينات. لكن الحركات السياسية الشيعية في المنطقة قد تطورت كثيرا خلال السنوات الثلاثين

---

٧٨ يتضح البعد السياسي من حقيقة أن إيران صامتة إلى درجة أكبر بكثير عن قتل الشيعة بباكستان، والتي لها رغبة أقل بعداوتها. انظر ملخص ورشة عمل «الاتجاهات المستقبلية في دول مجلس التعاون الخليجي» لبرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتشاتام هاوس، يصدر قريبا.

٧٩ انظر على سبيل المثال حسين البحارنة، «بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمين العام للأمم المتحدة وتسوية النزاع البحريني الإيراني، مايو ١٩٧٠»، مجلة القانون الدولي والمقارن الربع سنوية، مجلد ٢٢، عدد ٣ (يوليو ١٩٧٣)، ص٥٤١-٥٥٢.

٨٠ نقل ذلك عدة مصادر منها موجز إيران اليومي، «كيهان: البحرين قطعة اقتطعت من إيران»، ١٧ مايو ٢٠١٢، http://www.irandailybrief.com/2012/05/17/keyhan-bahrain-is-a-piece-torn-off-of-iran

٨١ في فبراير ٢٠١٢، قال آية الله خامنئي في خطبة جمعة بأن إيران ليست متورطة في أحداث البحرين، وأنه «لو تدخلنا في البحرين لما كان الوضع كما هو عليه». وفي أبريل ٢٠١١ قال موقعه الرسمي (khamenei.ir) بأن قراء الموقع صوتوا بأن تلك العبارة هي أبرز تعليق له لعام ١٣٩٠.

٨٢ سعت إيران نفسها وباستمرار إلى إلقاء اللوم عن الاحتجاجات المحلية فيها على التدخل الأجنبي. ومن الواضح وجود دعم أجنبي معنوي ومالي لأجزاء من المعارضة الإيرانية، لكنه لا يفسر طبيعة الاحتجاجات الواسعة النطاق التي شوهدت في عام ٢٠٠٩، فقد كان لها الكثير من الأسباب المحلية كذلك.

٨٣ رويترز، «إيران توقف قافلة توجهت إلى البحرين»، ١٨ مايو ٢٠١١.

الماضية، وازدادت أوجه القصور في النموذج الإيراني وضوحا. أما المزاعم بأن إيران وحزب الله وراء الاضطرابات بالبحرين فقد تكررت لسنوات دون إثباتها.[٨٤] وقد حرص تيار المعارضة الرئيسي، والذي تقوده جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، على إبعاد نفسه عن إيران، وله ما يدعوه للشك بأجنداتها السياسية.[٨٥] ومن حيث الروابط العابرة للحدود، فهي أقرب إلى المركز التقليدي للعقيدة الشيعية في النجف بالعراق، البلد العربي مثلها، من قربها إلى قم بإيران الفارسية. وقد تكونت الاحتجاجات –أساسا وليس حصريا– من السكان الشيعة للبحرين، لكن لا يستغرب ذلك مع مواجهتهم لقضايا تمييز محددة (انظر أدناه).

وفي أحسن الأحوال يشير المسؤولون إلى قلة من الأفراد البارزين، وينوهون بقائد حركة حرية البحرين سعيد الشهابي، ومقره لندن، الذي عمل سابقا لجريدة مولتها وزارة الخارجية الإيرانية. وهناك كذلك حسن مشيمع، وهو زعيم معروف للمعارضة والأمين العام لحركة حق المؤيدة لإقامة جمهورية، وقد كان بلندن عندما بدأت الاحتجاجات وزار بيروت في مارس ٢٠١١ وقيل بأنه التقى أعضاء في حزب الله قبل عودته إلى البحرين.[٨٦] ويرد سعيد الشهابي بأن الاتهامات بدور إيراني بالبحرين لا أساس لها وأن الحكومة تستغلها لصرف النظر عن حملة مديدة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد حكمت محكمة عسكرية بالسجن المؤبد على هاذين الناشطين (حكما غيابيا على سعيد الشهابي) وعلى عشرين آخرين من ناشطي المعارضة، وتخضع قضاياهم الآن إلى مراجعة مطولة من قبل محكمة مدنية.

ومن هؤلاء القادة السياسيين كذلك إبراهيم شريف، وهو رجل أعمال واقتصادي علماني من السنة أمضت زوجته فريدة غلام سنوات في حملة من أجل تقنين قانون أسرة[٨٧] يقلص من سلطة رجال الدين، مما لا يتناسب بطبيعة الحال مع دولة دينية شيعية. ومنهم علي عبد الإمام، وهو مدون حكم عليه غيابيا ويعيش الآن في الخفاء، وقد كان شديد الانتقاد لتعامل النظام الإيراني مع احتجاجات عام ٢٠٠٩. وقد زار بعض ناشطي المعارضة وتواصلوا مع نظراء لهم في أجزاء أخرى من العالم العربي، كمصر وتونس وفلسطين. ويمكن القول عموما عن الاحتجاجات الشعبية عام ٢٠١١ التي شهدت عشرات الآلاف في الشوارع بأنها مثلت رقعة من المجتمع البحريني أكبر من أي من أفراد الناشطين أو الحركات، فتوحدت وراء المطالبة بمزيد من الحقوق.

دور المملكة العربية السعودية

في وقت تتصاعد فيه المنافسة الإقليمية على النفوذ بين إيران والسعودية، فإن المخاوف من تحريض إيران للانتفاضة بالبحرين أو استفادتها منها مستقبلا قد شجعت على تعزيز واضح للعلاقات البحرينية السعودية بعد أن كانت وثيقة أصلا. ومنذ دخول قوات مجلس التعاون الخليجي (ومعظمها قوات سعودية) في مارس ٢٠١١، وضعت صور الملك السعودي في مطار البحرين الدولي وظهر العلم السعودي في كثير من المسيرات المؤيدة للحكومة، فضلا عن دعوة بعض البحرينيين السنة لاتحاد البلدين. وتجري الآن مناقشة اتحاد شامل لدول مجلس التعاون الخليجي، رغم قلة الوضوح المعلن عما سيتضمنه ذاك الاتحاد (وهل سيكون أساسا إعادة تسمية أو تغييرا هائلا في التكامل السياسي والاقتصادي). لكن بعض دول مجلس التعاون متحفظة من إمكانية سيطرة السعودية، الدولة الأكبر بكثير من غيرها في هذه الكتلة. أما التكهنات في الصحافة السعودية والبحرينية التي اقترحت أنه سيعلن عن اتحاد في قمة مجلس التعاون الخليجي بالرياض في مايو ٢٠١٢، فقد تبين أنها سابقة لأوانها، إذ أعلن المسؤولون الموجودون فقط عن نيتهم في دارسة إمكانية الاتحاد.

إن اعتماد البحرين على جارتها الكبيرة هو ما يدعم علاقاتها السياسية بالسعودية. فأولا، ليس هناك ضريبة دخل، فالحكومة تحصل على ٧٠–٨٠٪ من دخلها من النفط، ويشكل أبو الصفا مصدر معظم إنتاج البحرين النفطي، وهو حقل بحري مشترك بين البحرين والسعودية لكن تديره شركة أرامكو السعودية. وتنص اتفاقية بين البلدين على استحقاق البحرين ٥٠٪ من إنتاج الحقل، لكن وفقا لمسؤولين بحرينيين لا تحدد الاتفاقية أي حد إنتاج أدنى – مما يعني نظريا إمكانية أن توقف السعودية الإنتاج.[٨٨] وثانيا، إن السعودية شريك تجاري ومصدر استثمارات وسياح رئيسي؛ حيث يأتي ٨٠٪ من زوار البحرين من السعودية بواسطة جسر الملك فهد، رابط البحرين البري الوحيد بالمنطقة. وثالثا، يتوقع أن يعتمد ترويج البحرين للاستثمار الأجنبي فيها أساسا على وصولها إلى السوق السعودية، والتي تبلغ نحو عشرين ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي للبحرين.

وعلى مدى العام الفائت فإن اعتماد البحرين الاقتصادي على السعودية قد ازداد أكثر بعد نفور السياح والمستثمرين معا بسبب انطباعات عدم الاستقرار. أما صورة البحرين المرسومة في الغرب بعناية على أنها واحة من التحرر في الخليج، والتي أكدها شعار مجلس التنمية الاقتصادية «البحرين صديقة للأعمال»، فقد تضررت تضررا بالغا. وأما خطط تحويل البلد إلى مركز للرعاية الصحية والسياحة التعليمية فتبدو أبعد عقب الخلافات بشأن محاكمات الأطباء وطرد الطلاب. وبالنسبة إلى شركة طيران الدولة المستدينة، طيران الخليج، فقد قالت في مايو إن السعودية سوقها الكبير الوحيد بعد اضطرارها لإيقاف الرحلات إلى إيران والعراق لأسباب تتعلق بالاحتجاجات.[٨٩] وكذلك كان أكبر قطاع اقتصادي –أي الخدمات المالية– يكافح للتنافس مع دبي على الاستثمار العالمي والوافدين ذوي الكفاءات. بيد أن مصارف قليلة قد تركت البحرين. ويقول المصرفيون بأن رأسمالا أكبر ربما كان سيهرب لولا الدعم السعودي، وأن تصنيف البحرين الائتماني يأخذ بالحسبان احتمال إنقاذ السعودية للبحرين عند الضرورة.[٩٠] وقد تعهدت الدول الأربعة الأغنى في مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١١ بحزم مساعدات من عشرة مليارات دولار على مدى السنوات العشر القادمة للبحرين وسلطنة عمان، لكن لم يتضح حتى يونيو ٢٠١٢ وقت وكيفية تسليم تلك المساعدات. وما لم تحل مشاكل البلد السياسية، فإن مستقبل البحرين الاقتصادي سيستمر بالاعتماد على المنح السعودية. وسيشكل ذلك عائقا سياسيا، فضلا عن جعل البحرين عرضة إلى مختلف المخاطر المالية والسياسية التي قد تواجهها السعودية في الأجل الطويل.

ويفترض أن للسعودية خطوطا حمراء معينة حيال البحرين، وخصوصا بشأن استمرار حكم آل خليفة والسيطرة الملكية على سياسة البلد الخارجية. ويرى أن وزير الداخلية السعودي بالتحديد مدافع عن الوضع الراهن بالبحرين. لكن قد تختلف الانطباعات عن مصالح السعودية بالبحرين باختلاف فروع الحكومة السعودية، وقد

---

٨٤ على سبيل المثال، تلاحظ برقية ويكيليكس مؤرخة ١٣ أغسطس ٢٠٠٨ أن الملك ذكر تقريرا عن تدريب أعضاء معارضة في سوريا من قبل حزب الله، لكنه أقر بعدم امتلاكه لدليل على ذلك. وتشير البرقية إلى سماع السفارة سابقا لروايات عن النظرية نفسها وأنه لم يقدم أي دليل رغم طلباتها.

٨٥ فعلى سبيل المثال، قال ناشطون معارضون مختلفون في مقابلات مع المؤلفة بأن إيران لا تهتم حقا بحقوق الإنسان بالبحرين وأنها ستضع مصالحها دوما أولا.

٨٦ هناك عدة قصص مختلفة عن هذا الاجتماع. وفي مقابلة بالمنامة في سبتمبر ٢٠١١، ادعى مصدر من جمعية الوفاق أن حزب الله نصح حسن المشيمع بأن لا يدعو إلى جمهورية لأنه مطلب غير واقعي.

٨٧ أقوم بتحليل معمق لقضية الأسرة في «تأطير قانون الأسرة: دارسة حالة من سياسة الهوية للبحرين»، مجلة الدراسات العربية، مجلد ١، عدد ١، يونيو ٢٠١١، ص٥٣-٦٨.

٨٨ يعتبر بعض أعضاء المعارضة ذلك سببا وجيها جدا لعدم التحول إلى جمهورية.

٨٩ سراج وهاب، «السعودية أهم سوق لطيران الخليج، يقول الرئيس التنفيذي»، عرب نيوز، ٥ مايو ٢٠١٢

٩٠ انظر على سبيل المثال «إعلان: موديز تضع تصنيف البحرين السيادي في المراجعة لتخفيض محتمل، موديز، ٢٣ فبراير ٢٠١١، http://www.moodys.com/research/Moodys-places-Bahrains-sovereign-ratings-on-review-for-possible-downgrade--PR_214568. وكذلك ذكرت خدمة موديز الاستثمارية مستويات الودائع الحكومية المرتفعة لدول مجلس التعاون الخليجي كأحد العوامل المعززة لاستقرار قطاع البحرين المصرفي. «التوقعات تبقى سلبية لنظام البحرين المصرفي»، موديز، ١٧ أبريل ٢٠١٢، http://www.moodys.com/research/Moodys-Outlook-remains-negative-for-Bahrainsbanking-system--PR_243294

تتطور مع الوقت. فربما لا تسعى السعودية بالضرورة إلى نقض إصلاحات دستورية معينة إن رؤي أنها تقدم للبحرين استقرارا يعجز الوضع الحالي عن توفيره. وقد أفادت تقارير بأن المسؤولين السعوديين أخبروا رئيس الوزراء بدعمهم له، لكن ليس بالضرورة بأي ثمن.[٩١]

ويشير بعض المسؤولين البحرينيين إلى اعتراضات سعودية سابقة على إنشاء البرلمان الأضعف والمنتخب جزئيا في عام ٢٠٠٢. لكن الدور السعودي غير شفاف، وربما يستخدم شبح الاعتراض السعودي أحيانا كعذر سهل. وكذلك تقلل توقعات الأسرة الحاكمة للدعم الخارجي –مقابل تحديات داخلية وتهديدات خارجية– من حوافزها لتلبية مطالب المشاركة الشعبية الأكبر في السلطة.

ورغم أن الصورة قد تكون أكثر دقة مما يفترض أحيانا، فهناك بالتأكيد انطباع واسع لدى المعارضة بأن القرارات الحقيقية عن مستقبل البحرين لن تتخذ بالمنامة بل بالرياض. وهذا ما يثير احتمال أن يركز شيء من نشاط المعارضة على السعودية مستقبلا بدلا من تركيزه على البحرين ذاتها.

مصر

لقد تأثر ناشطو المعارضة البحرينية الشباب بنظرائهم في أماكن أخرى من العالم العربي وتواصلوا معهم، ومن هؤلاء حركة ٦ أبريل بمصر.[٩٢] ولعل للسلطات رغبة بإبراز ذلك أقل من إبرازها لعلاقات المعارضة المفترضة بإيران، حيث يتمتع ثوار مصر الشباب بصورة عالمية أكثر إيجابية. ولم يكن الناشطون البحرينيون الشباب قد ولدوا بعد عندما حدثت الثورة الإيرانية. ومن حيث التوقيت والطرق والأهداف، يبدو أن احتجاجاتهم قد حفزتها مباشرة ثورات اليوم، وليس ثورة من ثلاثين عاما مضت. وقد كان بعضهم للتو يقيم شبكات تواصل قبل عام ٢٠١١ مع نظرائهم في العالم العربي من خلال وسائل الاعلام الاجتماعية ولقاءات المدونين ومؤتمرات الناشطين.

وتقترح مقابلات مع ناشطي حركة ١٤ فبراير، فضلا عن تحليل مناقشات وسائل الاعلام الاجتماعية، أن البعض يستمد التشجيع من عزم الثوار المصريين للاستمرار في ما يرجح أن يكون نضالا مديدا من أجل دولة مدنية، وكذلك من عبارات مناهضة للسياسات السعودية في دول أخرى، وخصوصا مصر واليمن، حيث يميل ناشطو الديمقراطية الشباب إلى اعتبار السعودية كراعية للثورة المضادة. ولعل الناشطين الثوريين الشباب –كما يسمون أنفسهم– أقلية في العالم العربي، وقد تواجههم عقبات كثيرة، بيد أنهم قد أثبتوا أنهم حوافز مهمة للتغيير.

كما يرى البعض أنفسهم منخرطين في صراع تاريخي من أجل التغيير السياسي على صعيد المنطقة. فوفقا لأحد الناشطين: «لا يمكن للبحرين بمفردها التغير. لكن الرهان على السعودية خاسر. فمتى ما أتوا أخيرا إلى طاولة [المفاوضات]، ربما في أربع سنوات، فستبدو المنطقة مختلفة جدا».[٩٣] ووفقا لآخر، «ففي خمس سنوات لا بد أن يحل التغيير في السعودية وإيران معا». فكلاهما في نهاية المطاف حكومة استبدادية تستخدم الدين من أجل التنافس على النفوذ. وبينما تنشغل كل منهما في الأخرى، ربما يصرفان الاهتمام عن تحد أكثر جوهرية: الخطر الذي تمثله مطالب سائر المنطقة بالديمقراطية لنموذج كل منهما.

٩١ ناقش ذلك مثلا مؤتمر في ويلتون بارك بالمملكة المتحدة في مايو ٢٠١٢.

٩٢ مقابلات للمؤلفة بالمنامة والقاهرة في عام ٢٠١١. وفي نقاش بالقاهرة في يونيو ٢٠١١، قال عضو بارز في حركة السادس من أبريل بأنها قدمت «تدريبا» للناشطين البحرينيين. وقد درس بعض الناشطين البحرينيين بالقاهرة وانتقل آخرون إليها كمنفيين سياسيين.

٩٣ مقابلة هاتفية، مايو ٢٠١٢.

٥ الآثار المترتبة على السياسة الغربية

إن القمع بالبحرين، الدولة الحليفة للغرب، يعقد ويعرقل جهود الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في رسم سياسة جديدة نحو شرق أوسط علت فيه الأصوات المطالبة بالديمقراطية. وقد اتهم ناقدون الدولتين باتباع معايير مزدوجة في دعم الانتقال إلى حكومات منتخبة في تونس ومصر وليبيا و(نظريا) سوريا، لكن ليس في الخليج الثري بالنفط (ولا في اليمن حقيقة). وفي هذه الأثناء، أعرب الحلفاء الخليجيون، وخصوصا في السعودية، عن قلقهم من تغيرات في المواقف الغربية –وخاصة مواقف الولايات المتحدة– إزاء مصر، وما قد يعني ذلك لتحالفاتهم هم بالغرب. لكن لم تتغير عموما سياسة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إزاء الخليج منذ اندلاع الانتفاضات العربية.

هناك خلاف هادئ بين البحرين وحلفائها الغربيين حيال كيفية التعامل مع دعوات التغيير السياسي، وبشأن تقييم دور إيران في الاحتجاجات: إذ يلاحظ مسؤولون غربيون نقص أدلة مزاعم التورط الإيراني. وقد أعربت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن القلق من أن تعامل الحكومة مع المحتجين قد زاد من المخاطر السياسية. لكنهما تحتفظان بالروابط الدبلوماسية والسياسية والعسكرية والتجارية القائمة منذ مدة مع حكام آل خليفة، وتعيران أولوية عالية للاحتفاظ بتحالف وثيق مع السعودية، الحليف الإقليمي الرئيسي لآل خليفة.

إن جهود الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لاتباع خط دبلوماسي دقيق في البحرين قد تركتهما عرضة لانتقادات المعارضة البحرينية التي تراهما متواطئتين في الحملة، ولانتقادات أجزاء من المؤسسة البحرينية، حيث ظهرت مزاعم بتآمر الولايات المتحدة مع إيران لتنظيم الاحتجاجات (مهما بدى ذلك مستبعدا للقراء الغربيين فإنه يعكس مجموعة متنوعة من نظريات المؤامرة عن غزو العراق).[٩٤] ويبدو أن التغييرات داخل النظام قد مكنت أجزاء من المؤسسة الأمنية شديدة الشك بالأجندات الأجنبية. وبينما تركز الرسائل الخارجية للحكومة على لوم إيران، فإن تصريحات معدة أساسا لجمهور محلي قد لامت كذلك الولايات المتحدة ودولا غربية أخرى. فعلى سبيل المثال، قال القائد العام لقوة الدفاع خليفة بن أحمد آل خليفة إن الاحتجاجات مؤامرة «اشتركت فيها إيران بدعم أمريكي».[٩٥] وكذلك أخبر صحيفة الأيام المحلية في فبراير ٢٠١٢ بأن ١٩ منظمة أمريكية غير حكومية كانت تخطط ضد البحرين.[٩٦] وقد رددت آراؤه عن المنظمات الغربية غير الحكومية في البرلمان بحماس.[٩٧]

وكذلك فإن تحالف المملكة المتحدة مع آل خليفة يجذب انتقادات في الداخل البريطاني، كما دلت الضجة في الإعلام البريطاني بشأن سباق الفورمولا ون ٢٠١٢ بالبحرين وبخصوص استقبال الملك البحريني في احتفالات بمناسبة السنة الستين لجلوس الملكة على العرش البريطاني.[٩٨] وتعتبر النخب الخليجية تلك التغطية أحيانا انعكاسا للسياسة البريطانية (أي محاولة خفية لتقويض البحرين)، بينما يعتبرها صانعو السياسة البريطانية إعاقة لسياستهم.

تشكل العلاقات العسكرية جزءا هاما من تحالف البحرين مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. إذ تستضيف البحرين الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية، وهي نقطة توقف رئيسية للبحرية الملكية البريطانية في الطريق إلى أفغانستان. وقد حصل نقاش داخلي في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن قضية مبيعات الأسلحة إلى البحرين. فقد أوقفت الولايات المتحدة صفقة بيع أسلحة إلى البحرين بقيمة ٥٣ مليون دولار بعد اعتراضات من الكونغرس، بينما ألغت المملكة المتحدة ٤٤ رخصة تصدير معدات دفاعية إلى البحرين. وأدى ذلك إلى شكاوى من قائد الجيش البحريني، فقد قال في مقابلة مع وسائل الإعلام المحلية بأنه هدد بإلغاء كافة أشكال التعاون العسكري مع المملكة المتحدة لذلك، مما أسفر عن استئناف مبيعات الأسلحة خلال أسبوعين.[٩٩] وقالت المملكة المتحدة بأنها استأنفت بعض صادرات الأسلحة إلى البحرين –إلى قيمة تزيد عن مليون دولار من يوليو إلى سبتمبر ٢٠١١–[١٠٠] مع استثناء معدات السيطرة على الحشود كالغاز المسيل للدموع. أما الولايات المتحدة فقالت في مايو ٢٠١٢ بأنها ستستأنف مبيعات أسلحة «الدفاع الخارجي»، لكن ستستثني معدات السيطرة على الحشود، ومنها عربات همفي لقوات الأمن. وتدرك الدولتان أنهما تواجهان منافسة تجارية على سوق الخليج الدفاعية المربحة ليس فقط من دول أوروبية يتعين عليها اعتبار حقوق الإنسان، لكن من أسواق صاعدة كالبرازيل[١٠١] وروسيا، فقد أعلنت الأخيرة في عام ٢٠١١ أن البحرين أصبحت عميلا جديدا لها.[١٠٢]

تشكل قاعدة الأسطول الخامس المصلحة الأمريكية الاستراتيجية الرئيسية في البحرين، وقد أقلق الولايات المتحدة تقليديا أن بحرين أكثر ديمقراطية قد لا تستمر في

---

٩٤ أناقش ذلك في «البحرين: انقسامات لم تحل»، الربيع العربي: تداعيات على سياسة المملكة المتحدة، مجلس الشرق الأوسط لحزب المحافظين، أكتوبر ٢٠١١، http://cmec.org.uk/wp-content/uploads/CMEC-Arab-Spring.pdf

٩٥ مسعود الحناوي، «القائد العام لقوة دفاع البحرين: مصر عمق استراتيجي للخليج وحافظة لأمنه»، الأهرام، http://www.ahram.org.eg/586/2011/07/06/31/87925/219.aspx، نقلا عن جستن غنغلر في «الوجه الآخر للتطرف بالبحرين، فورين بوليسي، ١٥ يوليو ٢٠١١، http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/07/15/the_other_side_of_radicalization_in_bahrain

٩٦ نقلا عن أخبار الخليج، «البحرين تحتج على ‹مؤامرة انقلاب›، وزير الدفاع يقول»، ١٥ فبراير ٢٠١١، http://gulfnews.com/news/gulf/bahrain/bahrain-protestsa-coup-plot-defence-chief-says-١,٩٨٠٩٦١. وقال قائد الجيش أيضا إن خمس دول (غير معينة) وثلاث تنظيمات إرهابية كانت تنظم حربا إعلامية على البحرين.

٩٧ حذيفة يوسف، «نواب يطالبون بموقف خليجي موحد تجاه المنظمات الغربية غير الحكومية»، صحيفة الوطن، ١ أبريل ٢٠١٢، http://www.alwatannews.net/en/post.aspx?id=HzdlKmR1tw/rgKwe/cHgrNOg9sTm/VX51eqaC90ifvCcyliqP+hIae7geBFyfOkV

٩٨ انظر مثلا ربكا إنغلش، «انحناءة كيت ومصافحة الملكة لملك البحرين الغاشم»، ديلي ميل، ١٨ مايو ٢٠١٢؛ وفكتوريا مرفي، «الجميلة والوحوش: كيت تخالط طغاة ومستبدين في غداء يوبيل الملكة»، ديلي ميرور، ١٨ مايو ٢٠١٢.

٩٩ انظر جين كننمنت، «البحرين: انقسامات لم تحل». وكذلك أكدت للمؤلفة مصادر دبلوماسية بلندن والخليج أن الجيش البحريني هدد بإلغاء التعاون العسكري مع المملكة المتحدة.

١٠٠ ريتشارد نورتن-تيلر، «البحرين تستقبل معدات عسكرية من المملكة المتحدة رغم حملة عنيفة»، غارديان، ١٤ فبراير ٢٠١٢، http://www.guardian.co.uk/world/2012/feb/14/bahrain-military-equipment-uk

١٠١ في يناير ٢٠١٢ نفت البرازيل أنها باعت للبحرين مباشرة غازا مسيلا للدموع بعد تقارير بالعثور على قنابل برازيلية منه في قرى. رشيد أبو السمح، «من سيحقق في استخدام غاز برازيلي مسيل للدموع بالبحرين؟» أو غلوبو، ٩ مارس ٢٠١٢ (باللغة البرتغالية)؛ وتتوفر ترجمة إنكليزية من المؤلف في مدونته: http://www.rasheedsworld.com/wp/2012/03/who-will-investigate-the-use-of-brazilian-tear-gas-in-bahrain

١٠٢ هنري ماير وإيليا أرخبيوف، «روسيا تبرم أول صفقة أسلحة لها مع البحرين بعد حظر بريطانيا وفرنسا»، بلومبرغ، ٢٥ يوليو ٢٠١١، http://www.bloomberg.com/news/2011-08-25/russia-strikes-first-bahrain-arms-deal-after-u-k-french-bans.html

استضافة القاعدة.[١٠٣] لكن محللين أمريكيين بدأوا كذلك في التشكيك في استمرارية القاعدة طويلة الأجل بالنظر لعدم الاستقرار السياسي الداخلي للبلد.[١٠٤] وقد اقترحت مصادر أمريكية وسعودية معا أن الولايات المتحدة نصحت بعدم تدخل قوات مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١١. ونظرا لصغر حجم البحرين، فقد طلبت أسرة آل خليفة منذ مدة طويلة الحماية من قوى كبرى، رسميا أولا من المملكة المتحدة ومن ثم ضمنيا من الولايات المتحدة (مثل كافة دول مجلس التعاون الخليجي). وقد يكون الهدف من تدخل مجلس التعاون الخليجي توجيه رسالة إلى الولايات المتحدة، بالإضافة إلى إيران، تشير إلى أن للبحرين خيارات حماية أخرى. لكن ذلك صحيح فقط إلى حد ما، حيث تعتمد السعودية نفسها على ضمانات أمن ضمنية من الولايات المتحدة ضد التهديدات الخارجية. ومن المرجح أن تستمر حاجة البحرين، مثل باقي دول مجلس التعاون، إلى حماية أمنية –وإلى تكنولوجيا– من الولايات المتحدة، وذلك لردع تهديدات ترى احتمال قدومها من إيران.

ورغم الحفاظ على تحالف وثيق مع آل خليفة، كان المسؤولون الأمريكيون منتقدين لانتهاكات حقوق الإنسان بالبحرين وصنفوا البحرين في عام ٢٠١١ دولة منتهكة لحقوق الإنسان أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وهي خطوة يندر اتخاذها ضد حليف. وقد انتقد الرئيس باراك أوباما الحكومة البحرينية علنا، ودعاها إلى عقد حوار مع جمعية الوفاق قائلا بأنه لا يمكن البدء بحوار ذي معنى طالما استمر سجن أجزاء من المعارضة السلمية. وقد دعمت أمريكا مبادرة حوار ولي العهد عام ٢٠١١ وشجعت تحقيق اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وكذلك دعت المعارضة إلى الامتناع عن العنف والدخول في حوار.

ومقابل ذلك، ركزت المملكة المتحدة أكثر على ما يسميه الدبلوماسيون «رسائل خاصة قوية»، مزجت مع تصريحات علنية عن القلق من حين لآخر، وعلى تقديم خبرة للمساعدة في دعم إصلاحات ما بعد تقرير لجنة التقصي.[١٠٥] فقد دعي الملك إلى لندن عقب التقرير من أجل لقاء رئيس الوزراء البريطاني. إن التركيز على الدبلوماسية الهادئة يعكس حساسية عالية لحكومة البحرين من النقد العلني، سواء كان دوليا أو محليا.

ومع ذلك، يمكن أن تنشأ مشاكل من مظهر الرسائل المختلطة. وعلاوة على ذلك، لا يفرق العديد من البحرينيين بين سياسة الحكومة البريطانية وبين أنشطة منظمات القطاع الخاص البريطانية التي تعمل بالبحرين. وتتنوع تلك المنظمات من شركات العلاقات العامة والضغط ومكاتب المحاماة التي تكتب الخطب الرسمية وتساعد الحكومة في إيجاد طرق للطعن بالمعارضة وحتى وسائل الإعلام التي تبث تغطيات ناقدة للبحرين. وفي الأشهر الأخيرة انضم إلى شرطة البحرين جون ييتس، وهو ضابط رفيع في الشرطة البريطانية سابقا، وجون تيموني، الرئيس السابق لشرطة ميامي بالولايات المتحدة، كمستشارين بصفتهما الشخصية. ويقوم ناشطو المعارضة الشباب بازدياد بربطهما بتاريخ البحرين في توظيف مستشارين أمنيين استعماريين.

أما دول الاتحاد الأوروبي، ومنها فرنسا وألمانيا والدنمارك، فقد أثارت مع الحكومة البحرينية قضايا عن الحقوق السياسية والإنسانية. فلهذه الدول مصالح تجارية وعسكرية في البحرين أقل مما للملكة المتحدة، مما يمنحها حرية أكبر في النقد وإذاعة قلقها عن انتهاكات حقوق الإنسان، لكن ذلك يزودها بنفوذ أقل على الحكومة. قد تجد المملكة المتحدة والولايات المتحدة أنه من المفيد مستقبلا العمل بشكل أوثق مع شركائهما الأوروبيين من أجل تطوير مجموعة مشتركة من التوصيات لحل سياسي بالبحرين. إذ يريد حلفاء آل خليفة في نهاية المطاف أن تكون الملكية البحرينية مستدامة ومقبولة. وقد يكون من الصعب والمحرج تنبيه قيادة قليلة التسامح للنقد عن أوجه القصور، إلا أن لحلفاء البحرين مصلحة في مساعدة الأسرة الحاكمة على إدراك أن أحد أكبر المخاطر التي تواجهها ليست خارجية بل داخلية، وأنها تتمثل بمقاومتها للإصلاح.

---

١٠٣ تساءل مجلس نواب عام ١٩٧٣ عن السياسة إزاء القاعدة الأمريكية. وعلاوة على ذلك، وسط تكهنات عن احتمال هجوم أمريكي على العراق، أقر مجلس النواب المنتخبين قرارا غير ملزما ينص على أنه لا ينبغي استخدام الأراضي البحرينية لأي اعتداء من ذاك القبيل.

١٠٤ «المسؤولون الأمريكيون قلقون من أن عدم الاستقرار بالبحرين قد يجعل استخدام الولايات المتحدة لمرافق مقر البحرية غير ممكن الدفاع عنه، لكن لا توجد تحركات واضحة لنقلها.» كنث كاتزمان، «البحرين: الإصلاح والأمن وسياسة الولايات المتحدة»، خدمة أبحاث الكونغرس، ١٥ أبريل ٢٠١٢، صفحة التلخيص، http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/95-1013.pdf. انظر كذلك ديفيد أرون وفردريك وهري وبرت أندرو والاس، «مستقبل أمن الخليج في منطقة تغيير جذري وأسهم متبادلة وعلاقات ثابتة: وقائع مؤتمر»، مؤسسة راند، يناير ٢٠١٢، ص١٠٠٩، http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/conf_proceedings/2011/RAND_CF293.pdf؛ وتوماس ليبمان، «معضلة الولايات المتحدة بالبحرين»، مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط، ٢٢ سبتمبر ٢٠١١، http://www.pomed.org/wordpress/wp-content/uploads/2011/03/POMED-Policy-Brief_Lippman.pdf

١٠٥ هذا الأخير ربما اعتمد أحيانا على تشخيص خاطئ للمشكلة الأساسية. إذ أن التركيز على تدريب القطاع الأمني في مجال حقوق الإنسان مثلا يفترض أن الانتهاكات ناجمة عن قلة التدريب، بيد أن تقرير لجنة التقصي اقترح اتساق الانتهاكات مع نمط من التدريب. ومع ذلك، فإن تجربة المملكة المتحدة في سعيها إلى علاج ما سماه تحقيق بريطاني «عنصرية مؤسسية» في شرطة لندن وفي إصلاح قطاع الأمن وضم كاثوليكيين إلى قوة الشرطة بأيرلندا الشمالية يمكن أن تكون ذات صلة إن سعت البحرين إلى تغيير ما يمكن ربما وصفه بالطائفية المؤسسية في الشرطة البحرينية.

٦ طرق ممكنة للمضي قدما

ثلاثة سيناريوهات للبحرين

تواجه البحرين مستقبلا غامضا. وثمة ثلاثة سيناريوهات عامة يمكن اعتبارها الخيارات الأكثر احتمالا:

صراع داخلي محتوى

يبدو من المحتمل أن ينتج عن استمرار الوضع الراهن تصعيد تدريجي في صراع منخفض المستوى، ليصبح ببطء أكثر عنفا ويفاقمه تزايد طائفية السياسة. أما غياب الإصلاحات والمساءلة واستمرار استقطاب السرديات السياسية بين أجزاء مختلفة من المجتمع فهي ثغرات أمنية طويلة الأجل لبلد مهم استراتيجيا.

انزلاق إلى صراع طائفي بالوكالة

إذا ما استمر تمزيق هوية البحرين الوطنية، فسيزداد خطر تحول البلد إلى ساحة صراع بالوكالة بين إيران والسعودية، فبين هاتين الدولتين خلافات على عدة مسارح إقليمية. وتبدو متوفرة ظروف نمو التطرف – سواء لدى المعارضة أو لدى بعض أشد أنصار الملكية. وفي الأجل المتوسط، يمكن للسخط والرغبة بالانتقام وتزايد أهمية الهويات الطائفية أن تشكل نقاط دخول لوكلاء دول إقليمية أو فاعلين غير حكوميين، من جيش المهدي وحتى المنتسبين إلى تنظيم القاعدة. وقد يصبو هؤلاء إلى كسب النفوذ في دول مجلس التعاون الخليجي إذا ما اشتدت النزاعات الإقليمية (مثلا بشأن برنامج إيران النووي أو السيطرة على العراق أو سوريا). وسيعتمد إلى درجة كبيرة احتمال تراجع السيناريو الأول لصالح هذا السيناريو على قرارات تتخذ خارج البحرين.

مخرج يتفاوض عليه

ما زال ممكنا حل قضايا البحرين السياسية في إطار دولة ذات تاريخ طويل من التنوع الديني والعرقي والسياسي، فهي من أقدم الدول القومية في العالم العربي – إن وجدت الإرادة السياسية للإقرار بأن الوضع الراهن لا يحقق استقرار البلد أو أمنه على المدى الطويل.

ويبدو هذا السيناريو حاليا الأبعد احتمالا، بالنظر للمواقف المتصلبة للفاعلين السياسيين الرئيسيين وتحول ملحوظ من السلطة ضمن الأسرة المالكة. ومع ذلك فالاحتمال وارد. ويرسم ما تبقى من هذا الفصل بعض الخطوط العريضة لحل سياسي بالتفاوض لمشاكل البحرين السياسية.

الخطوط العريضة لحل

سيحتاج التوصل إلى حل سياسي ناجح إلى التالي:

- تأكد من أن للمواطنين مصلحة في نظام البلد السياسي والاقتصادي بغض النظر عن آرائهم السياسية أو هويتهم الدينية.
- شدد على المصالح المشتركة وبناء حل وسط، بدلا من اتخاذ إجراءات تدفع الفاعلين نحو التطرف.
- اجعل تقاسم السلطة الحقيقي ضمن الاستجابة لمطالب معظم الشعب المعبر عنها بوضوح في تمثيل سياسي أكبر (والتي ازدادت منذ حملة ٢٠١١ التي أضرت بشرعية الحكومة في أعين الكثيرين).
- نفذ عملية جادة من المساءلة، تتضمن على الأقل ما أوصى به تقرير لجنة التقصي. وستعزز البداية السياسية الجديدة كثيرا من خلال استقالة بعض كبار المسؤولين الذين أشرفوا على حملات متكررة في الماضي.
- عالج القضايا الاجتماعية والاقتصادية، كاستصلاح الأراضي والفساد والتجنيس والتمييز في سوق العمل، بالتزامن مع القضايا السياسية.
- خذ بالحسبان المخاوف الحقيقية لقسم كبير من السكان –سواء من الفصائل المناهضة للانتفاضة أو بعض المستقلين– بأن التحول الديمقراطي سيمكن رجال الدين أو يسفر عن «استبداد الأغلبية».
- احصل على دعم الدول المجاورة في مجلس التعاون الخليجي، ربما من خلال مؤتمر أو عملية حوار تتضمن مشورة دبلوماسيي مجلس التعاون وسياسييه فضلا عن الفصائل البحرينية، لكن شدد على هوية البحرين الوطنية المتميزة وقدرتها على التوصل إلى تسويتها السياسية الخاصة.

لقد اختارت بعض البلدان ذات المجتمعات المنقسمة، مثل لبنان أو أيرلندا الشمالية، أنظمة لتقاسم السلطة بين الطوائف. لكن خيارات الإصلاح المستندة إلى تقاسم السلطة بين الطوائف أو اقتراحات إمكانية حل المشاكل بتعيين عدد إضافي قليل من الشيعة في مناصب السلطة يحتمل أن تكون عكسية النتائج. إذ أنها ترسخ أهمية الانتماء الطائفي وتصور الجماعات الدينية بالضرورة كمتنافسين على السلطة، فضلا عن عجزها عن تلبية المطالب الحقيقية بالإصلاح المؤسسي. فمن الضروري تصميم المؤسسات من أجل تشجيع تمثيل التنوع السياسي والعرقي والديني للبحرين، دون تحديد حصص ترسخ أهمية الهويات الطائفية.

إن المشاكل الأساسية بالبحرين مشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية وليست دينية. فرغم طلب البحرينيين الشيعة للإرشاد الديني من رجال دين في الخارج غالبا،

وخاصة بالعراق، فإن تلك الروابط العابرة للحدود لا تتنافى إلا نادرا مع الولاء السياسي للدولة القومية، ولا هي خاصة بالإسلام الشيعي. فإذا ما توقع الناس معاملة مجحفة على أساس طائفتهم، فقد يتعاطفون أكثر مع قوى خارجية تتواصل معهم على الأساس نفسه. وقد وصفت بانتظام خلال العام الماضي مساحات واسعة من الطائفة الشيعية بالخيانة والعمالة الأجنبية من قبل وسائل الإعلام (وهي وسائل إعلام ليست حرة بأي حال).

وفي هذا السياق، قد لا تتوفر أسس قوية للمخاوف من سعي المعارضة سرا لإقامة نظام ولاية الفقيه، لكن ذلك لا يقلل من واقعيتها. فبدلا من إبقاء المؤسسات المنتخبة ضعيفة، ثمة خيارات عدة لتصميم ضوابط وتوازنات دستورية وتشريعية لحكم الأغلبية. إذ تستطيع البحرين النظر في طيف واسع من أنظمة العالم الانتخابية؛ فهناك على سبيل المثال تمثيل نسبي منخفض العتبة يسهل تمثيل الأحزاب الصغيرة في الحكومات الائتلافية، وهناك البرلمان ذو المجلسين اللذين ينتخب كل منهما بطريقة مختلفة. وقد يكون ذلك أسهل بالبحرين من عدة دول أخرى متعددة الأديان، فالسكان السنة ليسوا بأقلية صغيرة.

وكجزء من صفقة تضع حدودا حقيقية على الحكم الملكي، يمكن كذلك وضع قيود على مشاركة رجال الدين في السياسة. فعلى سبيل المثال، اقترح جان فرانسوا سيزنيك من جامعة جورجتاون في خطة إصلاح رباعية النقاط أنه لا ينبغي لرجال الدين قيادة أحزاب سياسية.[١٠٦] وطالما طبق ذلك بالتساوي على رجال الدين السنة والشيعة، يمكن كسب تأييد العلمانيين من مختلف الانقسامات السياسية والطائفية، ومن ضمنهم شباب المعارضة. فإن كانت الحكومة قلقة من تقديم برلمان منتخب لتنازلات في السياسة الخارجية لإيران، فيمكنها وضع حدود على سلطات البرلمان في السياسة الخارجية وإبقاء وزارة الخارجية في يد الأسرة المالكة، أو الاتفاق على مبادئ سياسة خارجية مشتركة مع السعودية؛ فليس من الضروري أن تعتمد على نظام التقسيم الحالي.

أما من تقلقهم الدولة الدينية فينبغي لهم تشجيع الحكومة على فتح مساحة أكبر للجماعات العلمانية، بما فيها المعارضة العلمانية، فقد واجهت هي أيضا القمع والاعتداءات. ولأن العديد من العلمانيين هم من الطبقة الوسطى ومجتمع الأعمال، يرجح أنهم بالتحديد يخشون التعرض لخسارة اقتصادية (مثلا في تأمين الحصول على عقود حكومية) إذا ما تكلموا علنا. لكن يمكن لحكومة جريئة وملتزمة بالانفتاح السياسي أن ترسل إشارات بأن ذلك لن يقع. فيمكنها أن تثني الصحف المقربة من كبار أفراد الأسرة المالكة عن مهاجمة العلمانيين الداعين للإصلاحات. ويمكنها إرسال أفراد من كبار الوزراء والأسرة المالكة لتناول الطعام في مطاعم تستهدفها مقاطعة سياسية أو طائفية، وأن تعاقب مرتكبي تلك الاعتداءات. ومن الواضح أن كل ذلك لا يحصل، لكن من اللافت أن جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد»، وهي مجموعة علمانية من مختلف الطوائف أدانت دوما العنف ودعت إلى ملكية دستورية، قد سجن أمينها العام لأكثر من عام وهوجمت مكاتبها مرارا.

وستحتاج الحكومة، عاجلا أو آجلا، إلى ضمان شرعية داخلية قوية لها لدى كل من المواطنين السنة والشيعة. وقد كان ملائما للسلطات في الأجل القصير ظهور فصائل سياسية جديدة مناهضة للانتفاضة، من السنة غالبا، إذ ركزت على التنديد بالمعارضة الشيعية القيادة أكثر من المناداة بحقوقها الخاصة. لكن هذا التركيز بدأ في التغير، مما يكشف حقيقة أن المظالم بسبب نقص التمثيل والمساءلة وللفساد والتفاوت مظالم تتقاسمها الطائفتان. ففي الأجل الطويل، ستسفر الزيادة الملحوظة في التعبئة السياسية عبر مختلف الشرائح الاجتماعية عن مخاطر للحكومة وفرص للمعارضة.

أما فرض اتحاد مع السعودية في حين أن غالبية البحرينيين تعارضه فمن المرجح أن ينتج عنه المزيد من التوترات. إذ لا يرغب معظم البحرينيين بأن تحكمهم إيران أو السعودية. لكن إذا ما رأى البحرينيون أن المتاح هو إما الخضوع لدولة دينية سلطوية سنية أو لأخرى دينية سلطوية شيعية، فإنهم سينقسمون إلى درجة كبيرة وفق الانتماءات الطائفية ويفضلون الخيار الذي لا يهدد ولا يهمش طائفتهم.

التفاوض على عقد اجتماعي جديد

من المستبعد أن يتحقق في المستقبل القريب توافق سياسي بالبحرين. ولذلك فالحاجة أكثر إلحاحا لبدء عملية مترابطة من التفاوض السياسي والإصلاح من أجل تمهيد طريق لحل الصراع السياسي بعيدا عن العنف. فالتفتت السياسي الراهن يولد الغموض ويوهن قدرة القادة على التفاوض. لكنه يزيد من احتمال ظهور تحالفات مصالح غير متوقعة خلال مفاوضات تتعامل مع قضايا معينة بدلا من التركيز على سياسة الهوية.

ومن المرجح أن يكون المشهد السياسي حاليا متفتت إلى درجة لا تسمح بحل الوضع بمجرد صفقة ثنائية بين الحكومة وجمعية الوفاق، أو بصفقة ثلاثية الأطراف تضم بالإضافة إلى الطرفين السابقين تجمع الوحدة الوطنية المكون من السنة أساسا، كما سبق أن اقترحت الحكومة في بعض الأحيان. إذ ستعتمد في نهاية المطاف قدرة الجماعات السياسية على تسويق تسوية ما بين ناخبيها على وجود عرض مقنع على طاولة المفاوضات. ومن الخطأ الاعتقاد بأن جمعية الوفاق تستطيع إجبار ناخبيها من خلال الدين، استنادا إلى نظرة تبسيطية عن الشيعة ونظرة قديمة عن المعارضة. إذ يمكن أن تهدم تلك الصفقة –إن حصلت– الفصائل المستثناة منها (من حركة ١٤ فبراير إلى صحوة الفاتح). وفي الواقع، فإن بعض الأصوات التي تتعالى إدانتها للحوار قد تدين شيئا تخشى أنه سيستثنيها. فينبغي للأطراف المشاركة في الحوار الاستعداد لاحتمال ظهور من يهدم الحوار وأن لا تسمح لهم بإفشال العملية. وينبغي للحكومة تركيز جهودها على إصلاحات تفيد معظم السكان بدلا من شن حملة على الناقدين، فالاحتمال أكبر في أن تزداد شعبيتهم عند سجنهم أو تعذيبهم (ودليل ذلك المضرب عن الطعام عبد الهادي الخواجة).

وينبغي لجميع الأطراف المشاركة في التفاوض على تسوية سياسية أن تخط عقدا اجتماعيا جديدا وشاملا بين المواطنين والحكام وأن تقر بالتنوع السياسي والاجتماعي للبحرين. وما تزال الملكية الدستورية الوسيلة المثلى على الأرجح لبناء أرضية مشتركة، بالنظر لدعم العديدين في الطائفة السنية لحكم آل خليفة دعما قويا (واعتبارهم الجمهورية تهديدا ليس لمصالحهم فحسب بل ولهويتهم الوطنية كذلك). لكن تحقيق ذلك الحل قد يزداد صعوبة مع الوقت إذا ما ضعفت المعارضة الإصلاحية مقابل الفصائل الثورية بسبب الفشل في التوصل إلى تسوية. ويوفر التاريخ البحريني سوابق لعقد اجتماعي بين الحاكم والشعب في دستور عام ١٩٧٣ وفي ميثاق العمل الوطني لعام ٢٠٠١ – رغم أن فشل الأخير يبرز ضرورة التركيز على تنفيذ الإصلاحات. فهناك في نهاية المطاف لضمان أساس الشرعية هذا وتطوير مؤسسات وطنية أقوى أهمية أكبر من استبدال أي فرد في السلطة، حتى لو كان رئيس الوزراء الأطول مدة في العالم – بالرغم من أن تغييره سيشكل بالتأكيد وسيلة مذهلة ترمز إلى بداية البلد الجديدة.

ويمكن لحل سياسي أن ينجح إذا ما عالج قضايا الاهتمام الوطني المشترك واستند إلى مفاهيم المساواة في الحقوق والكرامة للبحرينيين بدلا من تمكين طائفة على حساب أخرى. فيمكن مثلا معالجة قضية التمييز في توظيف القطاع العام بجعل معايير التوظيف والترقية أكثر شفافية واعتمادا على الجدارة، بدلا من تحديد أي نوع من المحاصصة الطائفية أو التعويض عن التمييز ضد الشيعة في منطقة بالتمييز ضد السنة في أخرى.

أما زيادة «سيادة القانون» فهي من المطالب الأخرى التي ظهرت لدى الفصائل المؤيدة والمناهضة للانتفاضة معا، إذ يرى الفريقان تسييس القانون والنظام القضائي، رغم الاختلاف الشديد بينهما في المعني بذلك. فالحكومة بحاجة إلى معالجة قضية باقي السجناء السياسيين، سواء كانوا من البارزين أو الأقل شهرة. لكن تكرر استخدام

١٠٦ جان فرانسوا سيزنيك، «هل المصالحة بالبحرين ممكنة؟» معهد الشرق الأوسط، ٢٦ مارس ٢٠١٢، http://jfseznec.com/wp-content/uploads/2012/03/Is-Reconciliation-in-Bahrain-Possible.pdf

تقليد خليجي –العفو الملكي– في السابق قد فشل في إرضاء كل من المعارضة (فهي تفضل أن ترى تبرئة الأشخاص في محكمة) والمؤيدين للحكومة (فهم يرون الحكومة متسامحة جدا). وبدلا من إطلاق السجناء كورقة مساومة سياسية، يمكن للسلطات اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، بالإسقاط السريع للتهم المتعلقة بالتعبير السياسي وضمان رفض المحاكم لكافة الأدلة المنتزعة بالتعذيب على سبيل المثال.

إن عمق عدم الثقة يحد من قيمة التغييرات الجارية على مستوى كلامي أو حتى قانوني.[١٠٧] ورغم تطلب بعض الإصلاحات للوقت وربما ضرورة جعلها على مراحل، فستكون هناك حاجة إلى «مكاسب سريعة» تنتج عن إجراءات مستعجلة وملموسة من كافة الجماعات من أجل بناء الثقة.

الإرادة السياسية

وسيتطلب ما سبق تحولا كبيرا في العقلية، وهناك أسئلة خطيرة عن الإرادة السياسية لتغيير المسار لدى السلطات البحرينية. إن تقاسم السلطة يصب في المصلحة الطويلة الأجل للأسرة البحرينية المالكة، وذلك لتعزيز استدامتها. بيد أن بعض أفرادها الأقوياء سيرفضون تلك الإصلاحات خوفا من تهديد مواقعهم. وثمة خطر كبير بأن يصبح صنع القرار مستندا إلى مصالح فئوية ضيقة من ذاك النوع.

وما زال ممكنا أن تفضل الحكومة عدم تحمل تكاليف الإصلاح الحقيقي –إذ سيتطلب تقاسم الأسرة المالكة لبعض سلطتها– وأن تعتمد بدلا من ذلك على الدعم السعودي لصفقة سياسية توجه موارد الدولة المتناقصة نحو أقلية صغيرة معظمها من السكان السنة. لكن من المرجح أن يولد الفشل في حل أزمة البحرين توترات سياسية وطائفية في الخليج والشرق الأوسط عموما وعلى الصعيد المحلي كذلك. ومن المرجح أيضا أن يزيد تأجيل الإصلاحات من تكاليفها النهائية.

أما عنف الدولة فسوف يسفر عن معارضة أكثر عنفا، بل إن ذلك بدأ يحدث بالفعل. إن قمع المعارضة السلمية ينمي خطر العنف، بينما يشجع قمع المعارضة العلمانية على انتقال السياسة إلى المساجد.[١٠٨] فينبغي لأولئك الداعين إلى حملة أقسى أن يتذكروا أن أفضل وسيلة تقود إلى معارضة عنيفة وطائفية بالفعل هي الاستمرار في قمعها.

وحتى العنف المنخفض المستوى للمعارضة ذو نتائج عكسية، إذ يشوه سمعة المعارضة لدى معظم الجمهور البحريني وربما يضفي الشرعية على متابعة الحملة. فالمعارضة بحاجة إلى تركيز أكبر على المناصرة وعلى مناقشة ومعالجة بعض مخاوف البحرينيين المتشككين بالمعارضة والحكومة معا، ومن تلك المخاوف الدولة الدينية واستبداد الأغلبية. هذا وإن وثيقة المنامة تقدم نقطة للبدء. وينبغي لرؤية طويلة الأجل لمستقبل البحرين اعتبار أثر التراجع طويل الأجل لإنتاج النفط على العقد الاجتماعي وخدمات الدولة وتوظيف القطاع العام. وبنقاش تلك القضايا يمكن التوصل إلى أرضية مشتركة بين الجماعات ذات الرؤى السياسية أو الدينية المختلفة.

الأطراف الدولية

يحرص المسؤولون البحرينيون على التشديد على دور البلد كجزء من مجلس التعاون الخليجي. لكن عددا من المسؤولين في دول مجلس التعاون الأخرى قد أعرب بهدوء عن القلق من تردي الوضع الأمني بالبحرين؛ ورغم تأييد معظمهم لمزاعم البحرين بالتدخل الإيراني فإن بعضهم أقر كذلك بالحاجة إلى علاج الأسباب الجذرية للاضطرابات بتطوير عقد اجتماعي أكثر شمولا. ويمكن لدول مجلس التعاون الخليجي –ولجميعها أساليب مختلفة في التمثيل السياسي والعلاقات بين مختلف الجماعات الدينية– أن تساعد البحرين بتشجيع تركيز الأسرة الحاكمة ليس على نهج أمني ضيق وفي الغالب فظ فقط، بل بالتركيز على التطوير الاقتصادي والسياسي المطلوب من أجل ضمان الاستقرار.

قد تساعد وساطة طرف ثالث يقدمها فاعلون إقليميون على الخروج من الجمود الحالي، وربما تستطيع بناء ثقة بأن نتائج الحوار ستطبق فعلا. ورغم رفض جهود الوساطة القطرية والكويتية في عام ٢٠١١، قد تتوفر الآن فرصة لتطوير وساطة جديدة من قبل مجلس التعاون الخليجي في سياق نقاشات الوحدة الخليجية الأكبر، وربما يكون ذلك بمشاركة الإمارات وسلطنة عمان. وبالمقابل، فإذا ما تركت المشاكل السياسية بالبحرين لتتفاقم وإذا ما رؤي أن اتحاد دول مجلس التعاون الخليجي يفرض على بلد بالرغم من رفض العديد من مواطنيه أو معظمهم، فقد تضعف البحرين شرعية واستدامة مشروع الاتحاد الأكبر لدول المجلس. ونظرا لأهمية المجلس عموما كمصدر دعم مالي وأمني للحكومة، فضلا عن نفوذ السعودية خاصة، ربما يكون مفيدا عقد مؤتمر أو حوار يجمع مسؤولين وممثلي مجتمع مدني من أرجاء مجلس التعاون الخليجي، ويشمل ممثلي المعارضة البحرينية، من أجل فهم أهداف كل فاعل وخطوطه الحمراء، ولتجنب خطر الفهم الخاطئ للمعلومات بسبب نقل طرف ثالث أو التقارير الإعلامية المضللة. وقد يكون مفيدا، رغم أنه ليس ضمن السيطرة البحرينية، أن تعبر مرجعيات عراقية كبيرة عن دعمها لتلك العملية وتشدد على هوية البحرين العربية، وهي قضية رئيسية لمجلس التعاون الخليجي.

وبإمكان حلفاء البحرين الغربيين تزويد حكام البحرين بالمزيد من حوافز الإصلاح. إذ لا يبدو أن لنهجهم الحذر حتى اليوم أثرا كبيرا على استعداد الحكومة للتسوية أو الإصلاح. بيد أن عدم الاستقرار السياسي الراهن أو تنامي نظريات تآمر الغرب (حيث ينشر بعضها مسؤولون كبار) يعني عددا من المخاطر للمصالح الغربية بالبحرين.[١٠٩] فالنقد العلني المحدود الصادر عن الولايات المتحدة وعن بريطانيا خصوصا يعكس عدم الرغبة في إغضاب حليف منذ مدة طويلة ثبتت حساسيته الشديدة للنقد – لكن النقد قد يكون مناسبا عندما تتبع سياسات عكسية النتائج وغير مستدامة. (وفي نطاق حكام الخليج العام، يمكنهم بسهولة اعتياد جو من الثناء شبه المستمر قد يكذّب وجود مشاكل حقيقية عليهم علاجها.) ورغم أن السعودية قد زادت من دعمها الأمني المباشر لحكومة البحرين، فإن الولايات المتحدة هي من يتعهد بأمن الدولتين في نهاية المطاف، ولا يبدو أن أي قوة عالمية صاعدة ترغب بالاضطلاع بدور مماثل في أمن الخليج في المستقبل المنظور. لكن العلاقات العسكرية الوثيقة حاليا قد لا تكون قابلة للاستدامة في الأجل الطويل إذا ما تزايدت معارضة شرائح كبيرة من الجمهور البحريني لها. وبالمقابل، فبإمكان الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي تزويد البحرين ببيئة أكثر أمنا لإجراء الإصلاحات فيها من خلال ربط التعاون العسكري المحسَّن بالتقدم على طريق الإصلاح.

---

١٠٧ ومع ذلك قد تكون اللفتات الرمزية مهمة في هذه المرحلة. وقد تشمل بث التلفزيون الرسمي لبرامج وثائقية عن شخصيات المعارضة التاريخية أو تغطية شعائر دينية شيعية وزيارات لمجالس بين قادة سياسيين متعارضين ومقاطعة ناشطي المعارضة لقنوات التلفزيون الإيرانية.

١٠٨ انظر مثلا فيكتور أسل وميتشل براون وأنجلا دالتن، «لم الانقسام؟ الانقسامات التنظيمية بين المنظمات العرقية السياسية بالشرق الأوسط»، مجلة حل الصراعات، مجلد ٥٦، عدد ١، ٢٠١٢.

١٠٩ يسلط الضوء على بعض تلك المخاطر إميل نخلة، مدير سابق لبرنامج التحليل الاستراتيجي للإسلام السياسي في وكالة المخابرات المركزية (ومؤلف البحرين: التطور السياسي في مجتمع حديث)، في «مستبدون عرب يساعدون على عودة الإرهاب»، مقالة في مدونة لوبلوغ للسياسة الخارجية، ١٤ مايو ٢٠١٢ (وصل إليه في ١٤ مايو ٢٠١٢) http://www.lobelog.com/arab-autocrats-aiding-resurgence-of-terrorism

٧ استنتاجات

إن الوضع في البحرين دليل واضح على نمط من الانتفاضات العربية شوهد في أماكن أخرى، حيث أدى الفشل في تنفيذ الإصلاحات إلى زيادة التكاليف النهائية للتسوية. فقد كانت مطالب المحتجين محدودة مبدئيا، وركزت على الإصلاح الدستوري. لكنها تصاعدت بشدة عقب حملة عنيفة، وهناك الآن عنصر هام من المعارضة يدعو إلى الإطاحة بأسرة آل خليفة الحاكمة.

ويدرك المجتمع الدولي جيدا ميل الملكيات التي استمرت المدة الأطول إلى السيطرة بدلا من الحكم. ويمكن لتقاسم المزيد من السلطة مع شعب البحرين أن يجعل الملكية أكثر استدامة. بيد أن القرارات التي ستتخذ الآن لن تصب بالضرورة في المصلحة الطويلة الأجل للسلالة الحاكمة. ومن المحتمل أن بعض صانعي القرار الرئيسيين في الأسرة الحاكمة سيعارضون الإصلاحات التي قد تؤدي في النهاية إلى تهديد مواقعهم الشخصية. وسوف يغريهم الاعتماد على دعم خارجي من السعودية لتعزيز حكمهم. ولإضفاء الشرعية على الملكية فسوف يستمرون في استغلال وسائل قبلية تقليدية وأخرى ريعية عصرية حيال السكان الذين يعتبرونهم موالين، ممزوجة بتدابير أمنية قاهرة ضد من يعتبرونهم غير موالين. وسوف يسهم ذلك في استمرار استقطاب وجهات النظر، حيث تختلف كثيرا التجارب الشخصية للتدابير الحكومية باختلاف المجتمعات السياسية (والتي تتداخل جزئيا مع المجتمعات الطائفية).

وإذا ما استمر الانزلاق التدريجي نحو العنف من قبل أجزاء من المعارضة، فمن المرجح أن يعزز هذا النهج الأمني الضيق والمتصلب وأن يوحد الأسرة المالكة المختلفة وراء دعم تدابير أمنية قسرية، وستكون النتيجة مشابهة إذا ما تدخلت أي أطراف إقليمية لدعم المعارضة. لكن هناك خطر من أن بعض عناصر المعارضة –والتي فقدت الثقة في قدرة الدول الغربية على حماية حقوقها الإنسانية، والتي ترى أن الحكومة البحرينية قد أدخلت أطرافا إقليمية أخرى من مجلس التعاون الخليجي– قد يسعى إلى إيجاد أصدقاء لهم أينما استطاع، مما قد يزيد من استقطاب الوضع.

لقد شهدت البحرين مدة عصيبة في عامي ٢٠١١–٢٠١٢. ولا يرضى عن الوضع الراهن العديد من البحرينين من وجهات نظر مختلفة، بالرغم من اختلافهم بشأن من يقع عليه اللوم. ولا يمكن حل مشاكل البحرين ما لم تتوفر إرادة سياسية للتسوية والإصلاح وتقاسم السلطة ضمن الدولة القائمة، وهي إحدى أقدم الدول في العالم العربي، بدلا من الاعتماد على الدعم الخارجي. وما زال هناك مجال لإيجاد أرضية مشتركة بين مختلف عناصر المجتمع البحريني من أجل دعم ملكية دستورية تقوم على المواطنة المتساوية وعقد اجتماعي منشط.

تشاتام هاوس

تشاتام هاوس، ١٠ سنت جيمس سكوير، لندن SW1Y 4LE
هـ: ٥٧٠٠ ٧٩٥٧ ٢٠ (٠) ٤٤+ contact@chathamhouse.org
ف: ٥٧١٠ ٧٩٥٧ ٢٠ (٠) ٤٤+ www.chathamhouse.org
مؤسسة خيرية مسجلة برقم: ٢٠٨٢٢٣